الأمم المتحدة

A/62/PV.34

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والستون

الجلسة العامة **٣٤**

الأربعاء، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم ..... (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد مافرويانيس (قبرص).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٥٣ من جدول الأعمال (تابع)

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

(ب) الحوار الرفيع المستوى لتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

تقريرا الأمين العام (A/62/190 و A/62/217)

مذكرة من الأمين العام (A/62/271)

موجز مقدم من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/62/76 و A/62/76/Corr.1)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ناصر بن عبد العزيز النصر، رئيس وفد قطر.

السيد النصر (قطر): تسعدني المشاركة في هذا الحوار الرفيع المستوى الذي يعقد في إطار متابعة التقدم المحرز لنتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عقد بمدينة مونتيري بالمكسيك في عام ٢٠٠٢.

لا يخفى عليكم أن مؤتمر تمويل التنمية، الذي عقد في مونتيري بالمكسيك في عام ٢٠٠٢، كان علامة فارقة في مجال التعاون الدولي من أجل التنمية، سواء كان ذلك من حيث الأهداف الموضوعية أو أسلوب العمل الجماعي لكافة الشركاء من حكومات ومؤسسات مالية ونقدية وتجارية دولية، بالإضافة إلى ممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص. لقد اتفق زعماء العالم في مؤتمر القمة في مونتيري على تكثيف الجهود وشحذ الطاقات من أجل الدفع بجهود التنمية قُدما، وتحقيق الأهداف الإنمائية الدولية المتفق عليها، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

والآن وبعد مضي خمس سنوات منذ انعقاد مؤتمر مونتيري، نجد أن كشف الحساب يعكس نتائج متباينة بالنسبة للمواضيع الستة التي قام عليها توافق آراء مونتيري. ففي مجال تعبئة الموارد المحلية، قطع العديد من الدول النامية شوطا كبيرا في اعتماد سياسات اقتصادية رشيدة وسليمة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

07-56106 (A)

واعتماد أسلوب الحكم الرشيد على جميع الصعد للمساعدة على كفالة الموارد واستخدامها استخداما فعالا، والارتقاء بالجهود المحلية لتمويل التنمية. وفي إطار تنفيذ مقررات مونتيري أنشئت لجنة الخبراء الحكوميين للتعاون الدولي في مجال الضرائب.

وبالرغم من الجهود المبذولة من قِبل الدول النامية لجذب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة فإن تدفق هذه الاستثمارات ظل غير متوازن من حيث التوزيع، إذ استحوذ قليل من الدول النامية على نصيب كبير من هذه الاستثمارات، وما زالت هناك حاجة ماسة على المستويين الدولي والمحلي، لتلك الاستثمارات.

أما في مجال التجارة الدولية، فما زال العالم يتطلع إلى إنهاء المفاوضات الخاصة بجولة الدوحة بنجاح وبصورة تخدم متطلبات التنمية في الدول النامية. ونحن في دولة قطر كان حافزنا لاستضافة المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية تهيئة الفرصة للمجتمع الدولي للخروج بجولة يحظى فيها البُعد الإنمائي باهتمام وافر.

وفي مجال المساعدات الإنمائية الرسمية، نشيد بجهود العديد من الدول النامية في تنفيذ مقررات مونتيري والوفاء بالتزاماتها التي فرضتها عليها المنظمات المالية والنقدية الدولية لإعادة هيكلة اقتصاداتها وتحريرها، ونحث الدول المتقدمة النمو على الوفاء بالتعهدات والالتزامات التي قطعتها على نفسها. وينبغي إتاحة أكبر قدر ممكن من المعونة على أساس يمكن التنبؤ به، كما ينبغي ضمان توزيع المعونة توزيعا أفضل، تفاديا لوجود جهات أثيرة لدى المانحين وأخرى محرومة من اهتمامهم.

وينبغي للمعونة الإنمائية أن توجه إلى حيثما يمكنها المساعدة على حفز النمو ومساعدة الناس في الأجل الطويل، على الخروج بأنفسهم من دائرة الفقر. ومما يثير قلقنا في هذا المجال حدوث تراجع في حجم المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة في عام ٢٠٠٦.

ونود في هذا المجال أيضا الإشادة بجهود بعض الدول لاستحداث أساليب جديدة ومبتكرة لتمويل التنمية. إلا أننا نود أن نؤكد أن هذه الأساليب يجب أن تمثل مصادر إضافية للتنمية وليست بديلا للتعهدات الأساسية للدول وعلى رأسها نسبة الـ ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي.

أما فيما يخص موضوع الديون، فإنه على الرغم من النتائج الإيجابية المتحققة في مجال إعفاء ديون الدول الفقيرة المثقلة بالديون، فإنه ما زالت هناك حاجة ماسة إلى المزيد من المنح والإعفاء. كما أنه توجد حاجة ماسة لاستحداث أطر رسمية لإعادة جدولة ديون الدول الفقيرة والمتوسطة الدخل وإعفائها على أسس من الشفافية والوضوح.

أما بشأن المسائل المؤسسية، فما زالت هناك حاجة ماسة إلى العمل على تقوية ودعم صوت الدول النامية في آليات اتخاذ القرارات الاقتصادية على المستوى الدولي، إذ أن النتائج المتحققة حتى الآن في هذا المجال ما زالت قاصرة عن تحقيق الآمال المرجوة.

لقد حرصت دولة قطر أن تكون شريكا داعما للجهود الإنمائية، خاصة فيما يتعلق بمكافحة الفقر وتعميم ثمار النمو العالمي بطريقة أكثر عدلا وإنصافا لما في ذلك من أثر إيجابي على الاستقرار واستتباب الأمن والسلم الدوليين. فقد قامت دولة قطر باستضافة العديد من المؤتمرات والاجتماعات وتقدمت خلالها بمبادرات عديدة داعمة لهذه الجهود، نذكر منها على سبيل المثال مبادرة حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير البلاد المفدى لإنشاء صندوق الجنوب للتنمية والمساعدة الإنسانية، وتبرعه بعشرين مليون دولار لهذا الصندوق، ومبادرته، كذلك، بالتبرع بعشرة ملايين دولار لصندوق الأمم المتحدة

للديمقراطية، وباستضافة المؤتمر الاستعراضي الأول للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، هذا، وإني لأتطلع إلى رؤيتكم جميعا حينئذ في الدوحة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد فيرجيليو ماركيز فاريا، رئيس وفد أنغولا.

السيد ماركيز فاريا (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): يغتنم وفد بلدي هذه الفرصة للإشادة بالرئيس على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن موضوع هام يتعلق بجدول أعمال التنمية. ونود الإعراب عن تقديرنا للأمين العام على الوثائق الشاملة التي أعدت لمناقشاتنا. ونحن نؤيد البيانين المقدمين من باكستان وبنن بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، ومجموعة الدول الأفريقية على التوالي.

إن تمويل التنمية إحدى المسائل البالغة الأهمية التي لها تأثير بالغ على التنمية. وتنفيذ توافق مونتيري أمر أساسي من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، نود التشديد على الحاجة إلى صون وتعزيز توافق مونتيري. وكما ناقشنا في الحوار الرفيع المستوى في عام ٢٠٠٥ وفي الجلسة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، فإننا نرى علامات تقدم مشجعة.

إننا نقدر تعهد البلدان المتقدمة النمو ببذل جهود ملموسة نحو تحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، وبالبحث عن مصادر مبتكرة لتمويل التنمية. ولكن ما زال هناك الكثير مما يتعين عمله لكفالة أن يكون تمويل التنمية كافيا للتمكين من تحقيق التنمية، خاصة فيما يتعلق بجهود البلدان الأفريقية لتحقيق مطامحها في التنمية.

يذكر الأمين العام في تقريره (الوثيقة A/62/217) أن إعادة تشكيل الهيكلية المالية الدولية للاستجابة للتغيرات الأساسية في الاقتصاد العالمي عمل لم ينجز بعد. إن وفد بلدي يؤيد مبدأ ضرورة دعم المشاورات المتعددة الأطراف بشأن مختلف جوانب النظام العالمي، ولا سيما مسألة إعطاء البلدان النامية صوتا أعلى وشراكة متزايدة في صنع القرارات الاقتصادية العالمية. ولكي نضمن استمرار الأهمية وتعزيز الفعالية، يتوجب علينا، نحن البلدان النامية، أن ندعو إلى إصلاح شامل وعام للنظام المالي الدولي وهيكل إدارته.

إن التجارة الدولية محرك هام للتنمية. ومستقبل النظام التجاري المتعدد الأطراف في مفترق طرق الآن. وتعليق مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن جولة الدوحة لم يُلق ظلالا على مستقبل التعاون الدولي بشأن المسائل التجارية فحسب، وإنما على التوقعات الإنمائية العامة للبلدان النامية أيضا. وفي هذا الصدد، لا بد من إحراز تقدم ذي مغزى في المفاوضات المتعلقة بالزراعة، ولا سيما ما يتعلق منها بالإبقاء على المساعدات المالية المضرة بالأسعار وغيرها من التدابير الجمركية وغير الجمركية. إن غياب هذا التقدم يضر مباشرة بجهود القضاء على الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية بشكل خاص.

وهناك مسألة هامة أخرى تواجه جدول أعمال التنمية، هي مساعدة البلدان النامية المثقلة بديون خارجية ضخمة. فحجم أزمات الديون في هذه البلدان يشكل عقبة كبرى أمام المضي قدما بالأهداف الإنمائية للألفية والتنمية البشرية. ونعتقد أنه يجب أن يتواصل الدعم اللازم من المجتمع الدولي لإلغاء الديون. لذا، فإن وفد بلدي يود أن يشارك الداعين إلى اتخاذ تدابير ومبادرات إضافية تستهدف ضمان استدامة تحمّل الديون الطويلة الأجل من خلال المزيد من التمويل القائم على الهبات، وإلغاء الديون الرسمية المتعددة الأطراف والثنائية، بنسبة ١٠٠ في المائة للبلدان الفقيرة المثقلة

بالديون، والإعفاء الجدي منها أو إعادة هيكلتها للبلدان النامية المتدنية والمتوسطة الدخل، التي يكون عبء ديونها غير محتمل.

إن أنغولا، بوصفها بلدا ناميا، ملتزمة بتسريع نموها الاقتصادي وتنويع قطاعاتها المالية المحلية. وقد اعتمدنا سياسات وطنية للاقتصاد الكلي، تعمل على تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتهيئة بيئة استثمارية داعمة. وإحدى أولوياتنا المالية هي تسهيل تمويل الاستثمار المنتج، ولا سيما بتحفيز إقامة مشاريع عمل صغيرة ومتوسطة الحجم. كما أننا نولي اهتماما خاصا لحصول جميع شرائح السكان على الخدمات المالية بتشجيع الائتمان البالغ الصغر. وقد أدى هذا إلى تقدم بارز، في السنوات الأخيرة، في المجالات الاقتصادية وفي جهدنا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

اسمحوا لي أن أختم كلمتي بالقول إننا مقتنعون بأن البيانات التي ألقيت هنا قد أسهمت إلى حد كبير في تقييم التقدم المحرز، ومعرفة العقبات والقيود، وتحديد التحديات والفرص الجديدة أمام البلدان النامية للتغلب على الصعوبات القائمة في عمليتها الإنمائية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ستيف ديك تينيسون ماتنجي، رئيس وفد ملاوي.

السيد ماتنجي (ملاوي) (تكلم بالانكليزية): أود أولا، وقبل كل شيء، أن أشكر الرئاسة على عقد هذا الحوار الثالث الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية. إن وفد بلدي يؤيد البيانات التي ألقتها وفود كل من باكستان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وبنغلاديش باسم أقل البلدان نموا وبنن باسم المجموعة الأفريقية. ولكن اسمحوا لي بالإدلاء ببضع ملاحظات من منظورنا الوطني.

إن حكومة ملاوي تولي أهمية كبرى للالتزامات التي تعهد بها قادة العالم عام ٢٠٠٢، من خلال توافق آراء مونتيري بشأن التمويل والتنمية، بغية تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وقد عكس توافق آراء مونتيري عزم المجتمع الدولي على مساعدة البلدان النامية في القضاء على الفقر، والالتزام بالنمو الاقتصادي والتنمية المستدامين، والمشاركة الكاملة في نظام اقتصادي عالمي شامل وعادل.

إن آمالنا المتعلقة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ تعززت عام ٢٠٠٦، حين تأهلت ملاوي للإعفاء من الديون بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وحكومة ملاوي مصممة على استثمار الموارد المحررة بموجب تلك المبادرة في برامج اقتصادية – اجتماعية تلبي المعايير المحددة في استراتيجياتها الوطنية.

لكننا، في السياق الأوسع للسعي إلى زيادة الموارد المتاحة للتنمية، واستخدام تلك الموارد بصورة أكثر فعالية، نود أن نتكلم عن مسألة التوصل إلى تمويل التنمية، التي نرى أنها ينبغي أن تكون جزءا من جدول أعمال للجهود المتجددة لتنفيذ توافق آراء مونتيري.

إن تجربتنا تفيد بأنه مهما كان مستوى الموارد المتوافرة أو الموارد الإضافية التي يمكن جمعها، فإن بعض البلدان، مثل ملاوي، تواجه قيودا تحول دون الوصول إلى تلك الموارد. ويرجع هذا، في معظمه، إلى أطر التخصيص المستخدمة وإلى ضعف قدرات البلدان العاجزة عن استيفاء الشروط للوصول إلى الموارد. ونتيجة لذلك، فإن الموارد الخارجية التي تصل إليها هذه البلدان أقل مما يلزم لاستكمال الموارد المحلية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولتمويل البنى التحتية الرئيسية لتحفيز النمو المطلوب للحد من الفقر على أساس مستدام.

إن القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد واستمرار صرفها تقوم على أطر استدامة الديون، وأداء البلدان والتقييمات المؤسسية، وعلى أطر محلية لتقييم الأداء. وتنطوي هذه المعايير على مشاكل بنيوية تمنع أقل البلدان نموا، مثل ملاوي، من إيجاد طريقها إلى موارد أخرى إضافة إلى المبادرة المتعددة الأطراف للإعفاء من الديون وتمنعها من إيجاد طريقها إلى التسهيلات التمويلية الجديدة. فعلى سبيل المثال، إن نظام إشارة المرور المعمول به في أطر استمرار تحمل الديون يعني أن بعض أقل البلدان نموا مقيدة إمكانية للوصول إلى الموارد، لأن المعايير المستخدمة تشجع على إعطاء تلك البلدان المزيد من الهبات أكثر من إعطائها القروض. ومع أن هذا مبرر من حيث منع أقل البلدان نموا من العودة مجددا إلى حالات الديون غير المستحملة، فإن هذا النظام يقيد وصولها إلى القروض؛ ومع ذلك، فإن التخصيصات الكبيرة غير مسموح بها إلا من خلال القروض.

يضاف إلى ذلك أن توقيت وحساب درجات أطر استدامة تحمل الديون، وأداء البلدان والتقييمات المؤسسية، وأطر تقييم الأداء المستخدمة لصنع القرارات، أطر تاريخية، مضى عليها زمن طويل. والبلدان المماثلة لملاوي، التي سجلت مؤخرا تحسينات بارزة في الإدارة الاقتصادية أو الأداء، تجد أن درجاتها لا تعكس تلك التحسينات.

لذا، إن وفد بلدي يوصي بمراجعة أطر التخصيص وحساب المؤشرات بحيث يمكن، أولا، إعطاء مكافأة على التقدم القوي المحرز مؤخرا في الإصلاحات. ينبغي للمعايير أن تشمل النسبة المئوية لتحسن الدرجات في الأداء، باستخدام صيغ تقر سريعا بالتحسينات في الأداء وتكافئ عليها. ثانيا، ينبغي للمتغيرات التي تمثل الحاجة – على سبيل المثال، مستويات الفقر – أن تكون هي المتغيرات الموجهة أكثر نحو الأهداف الإنمائية للألفية، بدلا من مجرد استنادها إلى الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي. ذلك لأن البلدان الأبعد عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لديها حاجة أكبر إلى الموارد. ثالثا، ينبغي النظر إلى درجات الأداء الضعيف بوصفها مؤشرات للأداء وتبريرا للمزيد من المساعدة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لحساب التخصيص القائم على أساس الأداء أو أطر تقييم الأداء أن يتم بصورة شفافة وبالتشاور مع الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين.

إن الصناديق الرأسية، مثل الصناديق العالمية، ومبادرة المسار السريع لتوفير التعليم للجميع، وحساب التحدي الألفي، أشكال أساسية من تعبئة الموارد. ولزيادة وصول أقل البلدان نموا إلى تلك الموارد، ينبغي إيلاء اهتمام خاص، قبل كل شيء، لاستعراض المعايير اللازمة للوصل إلى الصناديق الرأسية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي مساعدة البلدان على بناء قدرتها على تلبية تلك المعايير. ثانيا، ينبغي إجراء التحليل على مستوى عالمي لضمان استجابة الكفاءة التخصيصية لمختلفة الصناديق الرأسية للأهداف الإنمائية للألفية، مما يعني أنه ينبغي عدم ربط الكثير من الموارد بمجال واحد يستجيب لهدف معين من الأهداف الإنمائية للألفية، على حساب تحقيق الأهداف الأخرى. ونأمل أن تُولى هذه المسائل المتمثلة في الوصول إلى الموارد قدرا من الاهتمام، يعادل الاهتمام بمستوى الموارد وفعاليتها.

إن الجمعية العامة في قرارها ٢٢٩/٦١ بشأن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة)، دعت المجتمع الدولي إلى تخصيص جزء من موارده للتنمية في أفريقيا. لذا، فإن وفد بلدي متفائل جدا بأن يواصل المجتمع الدولي مساعدة أفريقيا من خلال مبادرة الشراكة الجديدة في سعيها إلى الخروج من دوامة الفقر المدقع.

وختاما، تتطلع ملاوي إلى حوار ناجح رفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، يُتوقع منه أن يقدم مساهمة موضوعية كبرى في التحضير لمؤتمر الدوحة. كما أننا نتطلع

إلى مؤتمر الاستعراض بشأن تنفيذ توافق آراء مونتيري المزمع عقده في الدوحة في السنة المقبلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد جلال السنوسي، رئيس وفد تونس.

السيد سنوسي (تونس) (تكلم بالفرنسية): إن هذا الحوار الثالث الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية يمثل مرحلة هامة في العملية المؤدية إلى مؤتمر المتابعة الدولي المقرر عقده في الدوحة سنة ٢٠٠٨، وهو فرصة أمام جميع قطاعات المجتمع الدولي لتقييم الحالة الراهنة واستكشاف نُهج ورؤى أخرى.

قبل أن أطرح بضع نقاط ذات أهمية خاصة لتونس، يود وفد بلدي أن يؤيد تأييدا كاملا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل باكستان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل بنن باسم المجموعة الأفريقية.

ما من شك في أننا شهدنا منذ مؤتمر مونتيري زخما جديدا في التمويل من أجل التنمية، وهو موضوع أصبح أكثر وضوحا. وقد أتاح هذا إقامة عدد من المشاريع والآليات المحددة وظهور فرص تمويل جديدة. لكن ذلك الزخم الإيجابي لم يؤد إلى عمل دائم وملموس بصورة كافية، لكي يعكس الاتجاهات بشكل ثابت ويضع تمويل التنمية، بجميع أشكاله في لب الأنشطة الدولية.

إن الأمين العام في تقريره (A/62/217)، يصل إلى الاستنتاجات المختلطة نفسها، فبينما تم إحراز تقدم في بعض المجالات، لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله في مجالات أخرى، ولا تزال النداءات والهواجس نفسها تتكرر بشأن الديون، والتجارة، والمساعدة الإنمائية الرسمية، ونظام التمويل الدولي، ومصادر التمويل الابتكارية، والاتساق المؤسسي والتوازن على صعيد المنظومة بأكملها.

هناك قاسم مشترك واحد: هو تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في مجال التنمية. وكما سلفت الإشارة، كان توافق آراء مونتيري خلاصة توافق عام على شراكة عالمية من أجل التنمية، حيث التزام جميع أصحاب المصلحة بالوفاء بعدد من الالتزامات في ستة مجالات رئيسية. وينبغي للتنمية التفاعلية والتنفيذ الشامل أن يكون محركا حقيقيا للتنمية الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية والبشرية.

لكننا نلاحظ أن توافق آراء مونتيري، الذي يعتبر بحق حجر الزاوية للتنمية، يواجه اليوم عقبات في التنفيذ. وتلك نقطة حاسمة، يجب على المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، أن يعطيها أولوية عليا ويضمن لها بيئة تمكنها من النجاح.

يود وفد بلدي أن يلفت الاهتمام بإيجاز إلى النقاط التالية. أولا، لقد أثبتت إلى حد بعيد علاقات التآزر والتفاعل بين التجارة، والتنمية والتمويل. وتنفيذ جدول أعمال الدوحة الإنمائي في إطار المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لمنظمة التجارة العالمية يمكنه أن يؤدي، تدريجيا، إلى علاقات تجارية متوازنة، ويوفر موارد تجارية إضافية للتنمية. إن جميع البلدان لديها مصلحة في ضمان نجاح جدول أعمال الدوحة. وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذه هي المرة الأولى، في تاريخ الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ومنظمة التجارة العالمية، التي تكون فيها التنمية نقطة مركزية في جولة تفاوضية.

ثانيا، بالنظر إلى الأثر السلبي للديون على القدرة على التمويل والتنمية، يرى وفد بلدي أنه يمكن للمجتمع الدولي تحديد آليات للتخفيف من عبء الديون والإعفاء منها، بدون التنازل عن استقرار المؤسسات المالية الدولية أو القدرة المالية للبلدان المتقدمة النمو. والفكرة التي اقترحت منذ بعض الوقت بإجراء مناقشة موضوعية، في إطار الأمم

المتحدة، بشأن مسألة الديون الخارجية بغية التوافق على حل دائم وقابل للتنبؤ، فكرة جديرة بالاهتمام.

ثالثا، إن المساعدة الإنمائية الرسمية تعتبر شرطا أساسيا ومحركا لأي استراتيجية لتعبئة الموارد المالية الدولية. ففي البلدان النامية، وخاصة في أفقرها، تأتي الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الكلي على حساب الاحتياجات التي يمكن أن تستجيب لها المساعدة الإنمائية الرسمية والآليات الأخرى. وعلى الرغم من التزام عدة بلدان، في النهاية، بتخصيص ٠,٧ من ناتجها القومي الإجمالي لتلك المساعدة، فإن حجمها انخفض عام ٢٠٠٦. وقد يؤدي هذا إلى مزيد من الإبطاء في عملية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

رابعا، أن تغير المناخ يشمل جميع المجالات المرتبطة بالتنمية، وهو مؤشر على أوجه التفاوت التي نراها في النظام الاقتصادي العالمي. وتحديات التكيف الكبرى، وسبل مجابهة تغير المناخ تشكل إعاقة إضافية لتلك البلدان التي تكافح مشاكل التنمية وتحتاج إلى التمويل. وهذا يعني تكيفا مزدوجا للبلدان النامية، التي ليست كلها، قادرة على التأثير. لذا، فإن تغير المناخ جانب آخر لا بد لنا من أخذه بالاعتبار في أي نهج لتمويل التنمية.

خامسا، من خلال التكامل الرفيع المستوى للبلدان المتوسطة الدخل في التجارة العالمية والأسواق المالية ومن خلال كثافتها الديمغرافية، ومساهمتها في التنمية وتعزيز تعاون بلدان الجنوب، فإن هذه البلدان تؤدي دورا هاما في استقرار البيئة الاقتصادية والسياسية الدولية. لكنها تظل ضعيفة وهي تواجه مسائل التنمية والفقر؛ وتتعرض بشكل خاص، للمخاطر التجارية والمالية. ولا يزال لدى تلك المجموعة من البلدان احتياجات محددة، وينبغي عدم معاقبتها على جهودها الإنمائية. كما ينبغي لشركاء التنمية مواصلة دعمهم كما جاءت التوصية في مؤتمر القمة العالمي المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

وأخيرا، يرى وفد بلدي أن التدفقات المالية من المهاجرين تظل مصدرا لتمويل التنمية. ولكنها قلما تُستثمر أو يُستثمر القليل منها، لأن تكاليف تحويلها باهظة جدا، بحيث تستنفد الأموال الجاري تحويلها، مما يشجع على استخدام طرق ملتوية على حساب القنوات الرسمية. ولذا، فإن الكثير من تلك الأموال يبقى خارج النظم المالية الوطنية. فيجب علينا، والحالة هذه، أن نتوافق على آلية دولية لخفض تكاليف التحويلات المالية، بحيث يمكننا توفير موارد إضافية لتمويل التنمية.

إن وفد بلدي، شأنه في ذلك شأن المتكلمين الآخرين، يؤيد فكرة استحداث آلية تابعة للأمم المتحدة، لرصد تنفيذ الالتزامات في إطار توافق آراء مونتيري، بطرق يتم الاتفاق عليها بصورة جماعية. وقد كان مؤتمر مونتيري خطوة هامة. فلنأمل أن يكون مؤتمر الاستعراض في الدوحة عام ٢٠٠٨ منعطفا حقيقيا لترسيخ إنجازاتنا بإطلاق دينامية جديدة في عملية تمويل التنمية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد خوان أنطونيو ياناييث - بارنويفو، رئيس وفد إسبانيا.

السيد ياناييث - بارنوويفو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): يؤيد الوفد الإسباني البيان الذي أدلى به ممثل البرتغال بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وعلى النحو الذي ركّز عليه المتكلمون الآخرون، فقد وصلنا إلى مرحلة خاصة في المناقشة بشأن تمويل التنمية، ويشكل عقد هذا الحوار الرفيع المستوى فرصة ممتازة لتقييم الانجازات التي أحرزت منذ مؤتمر مونتيري لعام ٢٠٠٢، من منظور مؤتمر الدوحة لعام ٢٠٠٨، وللبناء على التزامنا ببلوغ

الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ولا بد من القول إننا بدون شك أحرزنا تقدما، ولكن سكان العالم والإحصاءات المتعلقة بالفقر تبين أنه ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به.

وترى إسبانيا انه لا بد من استغلال السياق الدولي للنمو الاقتصادي في الأعوام الأخيرة بوصفه فرصة للتقدّم بعزم نحو الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية، وقد ألزمنا أنفسنا بشكل ثابت في ذلك الاتجاه، بزيادة كبيرة لمساعدتنا الإنمائية الرسمية. وترى إسبانيا أننا، بزيادة كمية ونوعية معونتنا والعمل صوب المساواة بين الجنسين ودعم استخدام أدوات ابتكارية للتمويل، والسعي لتحسين فعالية آليات التعاون، تمشيا مع إعلان باريس، نحرز تقدما كبيرا في تحقيق تلك الغاية.

وفي فترة لا تتجاوز أربعة أعوام، زادت إسبانيا إلى أكثر من الضعف مساعدتها الإنمائية الرسمية، فرفعتها من ٠,٢٤ في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٤ إلى الهدف المتوخى، المحدد بالفعل في ميزانيات دولتنا، والمتمثل في نسبة ٠,٥ في المائة في عام ٢٠٠٨. ونحن ملتزمون بالوصول إلى الهدف المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة في عام ٢٠١٢، ويشهد الاتجاه السائد خلال الأعوام القليلة الماضية على حقيقة أن من الممكن القيام بذلك. وفي عام ٢٠٠٧، خصصت إسبانيا للمساعدة مبلغا يقارب ٦ بلايين دولار.

وفضلا عن ذلك، فإن التعاون الاسباني يتبع توزيعا جغرافيا وقطاعيا يركز على الاحتياجات الإنسانية وأقل البلدان نموا. وفي ذلك الصدد، تتركز معظم جهودنا مؤخرا على أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، دون تجاهل المناطق الأخرى التي تلقى بشكل تقليدي اهتمامنا التفضيلي. ومن الناحية الأخرى، لم ننس الطابع المتعدد الأبعاد للفقر، بما في ذلك المناطق الجغرافية – وخاصة أمريكا اللاتينية وشمال أفريقيا – حيث تخفي البيانات المتعلقة بالاقتصاد الكلي وقائع اجتماعية مختلفة للغاية. وفي ذلك الصدد، نرحب باستنتاجات المؤتمر الثاني المعني بالبلدان المتوسطة الدخل الذي عقد مؤخرا في السلفادور، وواصل الجهد الذي بدأ في مدريد في آذار/مارس.

إن إسبانيا تدعم وتؤيد بوضوح اتخاذ نهج متعدد الأطراف في السياسات المتبعة في مجال التعاون الإنمائي. ومن ذلك المنطلق قمنا، في الأعوام الثلاثة الماضية، بتعزيز مساهمتنا في الأموال المقدمة بشروط تساهلية من المصارف المتعددة الأطراف، وخاصة منظومة الأمم المتحدة. وفي تلك الحالة، وفي إطار معونتنا المتعددة الأطراف، زادت مساهمتنا للأمم المتحدة من ٤,٥ في المائة من تلك المساعدة في عام ٢٠٠٤ إلى ١٦,٦ في المائة في عام ٢٠٠٦، ومن المتوقع أن تصل إلى نسبة ٣٥ في المائة في عام ٢٠٠٧.

وفي تنفيذ ذلك الالتزام، أنشأنا الصندوق المشترك بين الأمم المتحدة وإسبانيا لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في آخر عام ٢٠٠٦. وحتى الآن، استلزم الصندوق أن تنفق إسبانيا مبلغا قدره ٥٢٨ مليون يورو – حوالي ٧٠٠ مليون دولار – لمكافحة الفقر. ويعمل الصندوق في إطار إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويسهم بطريقة خلاقة وشاملة في عملية إصلاح الأمم المتحدة، وخاصة تنفيذ البرامج النموذجية المتعلقة بعمل ”الأمم المتحدة ككيان واحد“.

وفضلا عن ذلك، تعترف إسبانيا بأهمية المؤسسات المالية الدولية في المسائل المتعلقة بالتنمية. وبالتالي نحن ملتزمون بمواصلة زيادة مساهماتنا في الأموال المقدمة بشروط ميسرة والمخصصة لأقل البلدان نموا، مثل المؤسسة المالية الدولية التابعة للبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي.

وعلى المجتمع الدولي ألا يتوقف عن العناية بمسألة الديون الخارجية الخاصة بالبلدان النامية، إما من خلال إلغاء الديون أو باستكشاف إمكانيات استبدال الديون بالتنمية. وفي إسبانيا، ارتفع نصيب تخفيف عبء الدين من ما يزيد قليلا على ١٠ في المائة من المعونة الثنائية في عام ٢٠٠٣ إلى ٣٠ في المائة تقريبا في عام ٢٠٠٦، كما أننا أطلقنا مبادرات خلاقة مثل تخفيف عبء الدين من أجل التعليم وبرنامج التنمية.

وإضافة إلى ذلك، ونحن نتطلع إلى مؤتمر الدوحة في عام ٢٠٠٨، فإن إسبانيا تؤيد التركيز على الآليات التي تنشئ موارد ابتكارية للتنمية، والتي شاركنا فيها من مرحلة إطلاقها. وينطبق ذلك على صناديق مثل المرفق المالي الدولي للتحصين، والتحالف العالمي من أجل توفير اللقاحات والتحصين، ومبادرة المسار السريع لتوفير التعليم للجميع. ولا بد أن نبرز أيضا جهود أعضاء المبادرة المتعلقة بمكافحة الجوع والفقر، التي نشارك فيها، مع إحراز نتائج مثل المرفق الدولي لشراء الأدوية، أو المبادرة المتعلقة بتحويلات المهاجرين. وفي ذلك الإطار، تساهم إسبانيا أيضا في مرفق التمويل المعني بالتحويلات في المناطق الريفية الذي أنشأه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

وبإيجاز، إن التركة القيمة لمؤتمر مونتيري والتزام المجتمع الدولي بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يوفران لنا أساسا للعمل لتعميق وتوسيع آفاقنا في مكافحة الفقر وتحسين أدوات التنمية. وعلينا أن نعمل على نحو مستعجل وطموح. وتكرر إسبانيا تأكيد التزامها ببلوغ تلك الأهداف المتفق عليها دوليا والعمل من أجل نجاح مؤتمر الدوحة في عام ٢٠٠٨.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ألدو مانتوفاني، رئيس وفد إيطاليا.

السيد مانتوفاني (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أؤيد البيان الذي أدلى به ممثل البرتغال بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

قبل سبع سنوات وعدنا بتخفيض مستوى الفقر بمعدل النصف بحلول العام ٢٠١٥. ونحن الآن في منتصف الفترة إلى ٢٠١٥، ولكننا لسنا في منتصف الطريق إلى بلوغ الأهداف، كما يبدو جليا من تقرير العام ٢٠٠٧ عن الأهداف الإنمائية للألفية. فما زال هناك الكثير مما يتعين عمله، وبخاصة لأن الموارد المخصصة للمساعدة الإنمائية غير كافية على الإطلاق.

وقد التزمت إيطاليا بأن تعمل أكثر وأفضل. وفي عام ٢٠٠٧، نتوقع أن ترتفع بشكل كبير نسبة ما نخصصه من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وقد زادت الأموال المقدمة للتعاون من أجل التنمية، بنسبة أكثر من الضعف، وخصصت أموال خاصة للمساعدة الإنمائية في البلدان التي تدعم إيطاليا بعثات السلام فيها. وقد دفعنا للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا ما يناهز ٣٥٠ مليون دولار. وفي وقت سابق من هذا الشهر، حولنا بقانون مخصص ما يناهز بليون دولار إلى المساعدة الإنمائية، وسيتم قريبا تحويل ٢٠٠ مليون دولار من خلال وكالات الأمم المتحدة، بالإضافة إلى المساهمات التقليدية المنتظمة المخصصة سنويا للمنظمات الدولية. وكل ذلك يمثل دليلا واضحا على استعدادنا لزيادة كمية مساعداتنا فحسب، بل نوعيتها أيضا، وللمساهمة الاستراتيجية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ونعلم جميعا أن المساعدة الإنمائية الرسمية ليست الجواب الوحيد لمسألة احتياجات البلدان النامية. وهناك مجموعة من الطرق الإضافية التي يمكن استكشافها والتي – وأريد أن أؤكد على هذه النقطة – لا بد من اعتبارها إضافة

إلى المساعدة الإنمائية الرسمية التقليدية. وإيطاليا مشاركة بشكل دؤوب في إيجاد موارد مبتكرة لتمويل التنمية. وقد انضممنا إلى المجموعة الرائدة بشأن ضرائب التضامن لتمويل التنمية في وقت سابق من هذا العام، ونتطلع إلى المساهمات التي ستقدمها المجموعة في الطريق إلى الدوحة.

إن تحويلات المهاجرين تجتذب اهتماما متزايدا من المجتمع الإنمائي الدولي. وما من شك في أن تحويلات المهاجرين رأس مال شخصي ولا يحق إلا لصاحبه أن يقرر بشأن استخدامه، ولكن تدفقات رأس المال هذه المتزايدة والمتعرضة للتقلبات الدورية والتي يمكن التنبؤ بها، وهي حوالي ٣٠٠ بليون دولار سنويا، يمكن وينبغي أن يصبح تحويلها أكثر سهولة وأمانا وشفافية وإنتاجا. فعلى سبيل المثال، بمجرد تخفيض أسعار تحويل أموال المهاجرين لبلدان المصدر، فإن رأس المال المتاح للاستهلاك والاستثمار سيزداد بقيمة مساوية. وزيادة استخدام القنوات الرسمية والمصارف سيكون أكثر مواءمة للوفورات والاستثمارات. وتعبئة التحويلات نحو التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما من خلال تهيئة مناخ أفضل للاستثمارات، ستكون مثمرة ليس للمجتمعات المحلية فحسب، بل أيضا للبلد المتلقي ككل. وتوفير إحصاءات أفضل يعتبر شرطا أساسيا، ولذلك، فإننا نشيد، على سبيل المثال، بجهود الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الذي قدم دراسة استقصائية شاملة عن هذا الموضوع منذ بضعة أيام.

وفي ٩ شباط/فبراير، شهدت روما الشروع في مبادرة التزام مسبق للأسواق. والالتزام المسبق للأسواق آلية مبتكرة تشجع من خلالها شركات المستحضرات الصيدلانية على الاستثمار في أبحاث اللقاحات باسعار محتملة. وسيبدأ العمل خلال أشهر قليلة في مشروع رائد بشأن الالتهابات الحادة للأجهزة التنفسية، وهو مرض مميت يؤدي إلى وفاة ملايين الأطفال. وقد شجعت إيطاليا هذه الآلية المبتكرة، وأقرتها مجموعة السبعة وأيدتها مجموعة من البلدان التي ستلتزم، من خلال اتفاقات ملزمة قانونا، بالمساهمة في تبرع قدره ١,٥ بليون دولار. وقد تبرعت إيطاليا بمفردها بمبلغ ٦٠٠ مليون دولار.

وهناك مبادرة مبتكرة أخرى، وهي مرفق التمويل الدولي للتحصين، الذي أشار إليه متكلمون سابقون، وتسعى لتقديم تمويل وفير لشراء اللقاحات من خلال الاستفادة من أسواق رأس المال عبر سندات مضمونة من البلدان المانحة. ومرة أخرى، ستتبرع إيطاليا بمبلغ ٦٠٠ مليون دولار على مدى عدة سنوات. وأود التشديد على أن هذه المبادرات وغيرها، مثل المرفق الدولي لشراء العقاقير، تعزز بعضها بعضا. ويهدف المرفق الدولي لتمويل التحصين إلى شراء اللقاحات المتاحة بتكلفة أقل للبلدان النامية، بينما تهدف مبادرة الالتزام المسبق للأسواق إلى دعم البحث والتطوير للقاحات جديدة. وكلاهما مصممان للمساعدة على تحقيق الأهداف ٤ و ٥ و ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية.

ومع أنه لا يمكن تفضيل هدف واحد من الأهداف الإنمائية للألفية على سواه، فإننا نشعر أن من المهم الإشارة إلى أن إيطاليا خصصت الكثير من المال والجهد لقطاع الصحة، لأننا نعتقد أنه لا يوجد سبيل للتخلص من الفقر بدون ظروف النظافة والأحوال الصحية اللائقة. ولا مستقبل إذا لم يتمكن الأطفال من بلوغ مرحلة النضوج.

وانطلاقا من هذه القناعة، اتفقنا مع بقية بلدان مجموعة الثمانية، في هيليجيندام، على زيادة التزامنا المالي لمكافحة الأوبئة الثلاثة الكبرى، وستبلغ مساهمتنا السنوية للصندوق العالمي ١٨٠ مليون دولار خلال السوات الثلاث القادمة. وفضلا عن ذلك، أنفقت إيطاليا منذ عام ٢٠٠٣ ما يناهز ٨٠ مليون دولار على أبحاث اللقاح ضد فيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز.

وجميع المبادرات الإيطالية، في كل قطاع من قطاعات التعاون من أجل التنمية لها قاسم مشترك، وهو الملكية. ينبغي للتنمية أن تكون مملوكة بالكامل من جانب البلدان الشريكة. ولا يمكن فرض منهجية المشاريع بل يجب التفاوض والاتفاق عليها من جانب المانحين والمتلقين. ونحن ملتزمون بتنفيذ الإعلان بشأن فعالية المساعدة، الذي بدأ العمل فيه في روما واستكمل في باريس. ونعتقد أن احترام مبادئه الخمسة أساسي لتحسين تأثير المساعدة في البلدان المتلقية. ولا يمكن قياس النتائج على أساس نمو الناتج المحلي الإجمالي وحده. بل يتعين اعتبار عوامل أخرى، بما فيها نظرة الناس إلى حياتهم، والبيئة المحيطة بهم وتوقعاتهم ومستقبلهم. ولذلك أصبحت الشراكة العالمية من أجل التنمية ضرورية أكثر فأكثر.

وهذا النهج مهم بشكل خاص عندما يتعلق الأمر بالمساعدة في مجال التجارة. وتحتاج البلدان النامية في المقام الأول إلى زيادة قدرتها الانتاجية. ولهذا السبب، فإننا نؤيد بقوة ما نسميه المساعدة من أجل التجارة المحلية. ومن هذا المنظور، نشعر بأن جدول الأعمال العالمي للمساعدة من أجل التجارة يحتاج إلى الدراسة والتنقيح، بحيث يقيم وزنا ملائما للاعتبارات الأخلاقية.

إن الغرض الأساسي من جميع الأهداف الإنمائية للألفية هو تحسين حياة الناس. وهذا ما نعمل من أجله جميعا. وما زالت أمامنا سبع سنوات، ولكي ننجح، فإننا نحتاج إلى نهج عالمي والتزام عالمي، بمشاركة فعالة من جانب المنظمات غير الحكومية والشركات الخاصة، وإلى خريطة طريق للإجراءات التي توحد جميع الطاقات المتاحة وتستغل جميع أوجه التآزر الممكنة في إطار منظومة الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة كلوديا بلوم، رئيسة وفد كولومبيا.

السيدة بلوم (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): يؤيد وفد كولومبيا البيان الذي أدلى به ممثل باكستان بالنيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين، ويؤيد كذلك بيان شيلي بالنيابة عن مجموعة ريو.

ويهنئ وفد بلدي رئيس الجمعية العامة لإسهامه في عقد هذا الحوار الرفيع المستوى. ومما لا شك فيه أن هذا الحوار يوفر فرصة قيمة لتجديد التزام المجتمع الدولي بمتابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية وبتنفيذ نتائجه، بالإضافة إلى تعزيز الدعم السياسي لمؤتمر الدوحة لعام ٢٠٠٨، الذي يتسم بأهمية بالغة في هذا السياق.

لقد مضت أكثر من خمس سنوات على اعتماد توافق آراء مونتيري، ولا تزال المهام البارزة المنبثقة عن الاتفاق بحاجة إلى التنفيذ. ومع أن بلدانا نامية عديدة قد عمّقت، منذ ذلك الحين، عملياتها الداخلية الإيجابية لكي تعالج التحديات المالية للتنمية، فإن الإجراءات في ذلك الصدد لم تُقابل دائما بالاستجابات المكافئة في السياق المتعدد الأطراف، ولا سيما من جانب البلدان المتقدمة النمو.

إن التجارة الدولية التي اعتبرها توافق الآراء محركا للتنمية، مجال يوضح تلك الحالة. والجهود المبذولة من البلدان النامية نحو تحرير وتدويل اقتصاداتها – بجهود ملموسة ومشجعة في حالات عديدة – لا تزال تواجه عقبات في الأسواق الدولية، بما في ذلك تدابير الحماية، والتشوهات والإفراط في استخدام الحواجز غير الجمركية. ويجب استخدام متابعة مؤتمر مونتيري لتشجيع اتخاذ مواقف ونظم أفضل للتجارة الحرة في ظروف منصفة على المستويات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف.

أود أن أبرز خمس مجالات أخرى تعتبرها كولومبيا أساسية في تشكيل استجابات محددة وإيجابية لجهود البلدان النامية للمضي قدُما في جدول أعمال مونتيري.

أولا، يجب تعزيز الاتساق والتماسك في النظم النقدية، والمالية والتجارية الدولية بهدف دعم التنمية. ثانيا، يجب تشجيع المزيد من الشفافية في الأسواق المالية الدولية لتعزيز التقدم في تنفيذ التمويل الابتكاري، مع تفادي مخاطر التقلبات وفقدان الأطر التنظيمية الواضحة. ثالثا، إن إعادة هيكلة النظام المالي الدولي – التي وصفها تقرير الأمين العام بأنها مهمة غير منجزة – أمر ضروري إذا أُريد بناء نظام أكثر استقرارا وأمنا وقابلية للتنبؤ، وضمان مشاركة وشراكة أوسع من جانب البلدان النامية. رابعا، يجب علينا تصميم وتنفيذ آليات لمتابعة التقدم في التنفيذ الحقيقي للشراكة العالمية من أجل التنمية، كما ورد في الهدف الإنمائي ٨ للألفية. خامسا، يجب زيادة التعاون المالي والتقني مع البلدان المتوسطة الدخل بغية مجابهة تحديات القضاء على الفقر، التي لا تزال تواجهها تلك البلدان، فضلا عن تفادي تعريض الإنجازات البارزة المحققة حتى الآن للخطر، وبهدف تعزيز دورها بوصفها محفّزات للتنمية.

في السنوات الأخيرة، استحدثت كولومبيا تدابير وسياسات متنوعة ذات نتائج بارزة في المجالات الاجتماعية، والاقتصادية الكلي والتنمية المستدامة، وضعت البلد على المسار الصحيح نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتثبت تلك الإجراءات تصميم الحكومة الكولومبية في المجالات الهامة في سياق هذه المداولات. ومن بين هذه الإجراءات، أود أن أبرز تعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية، ولا سيما التعليم، والإسكان، والرفاه الاجتماعي، والحماية البيئية وقطاع الطاقة؛ والتدويل الواسع للتجارة؛ وتدعيم إطار مالي واضح ومتكامل؛ ووضع سياسات مالية سليمة وقابلة للمساءلة؛ وتهيئة بيئة اقتصادية مواتية لإتاحة فرص العمل، والاستثمار المحلي والأجنبي، ومشاريع العمل الخاصة ذات المسؤولية الاجتماعية، التي عززتها سياستنا الأمنية الديمقراطية.

أختم كلمتي بتأكيد التزام كولومبيا الثابت بتنفيذ السياسات الإنمائية والاتفاقات الدولية في هذا المجال، مثل تلك المنبثقة عن توافق آراء مونتيري. ويمكن لأعضاء الجمعية العامة أن يطمئنوا إلى أن بلدي سيواصل العمل بشكل بنّاء للمساهمة في متابعة وتنفيذ تلك الاتفاقات، واغتنام فرص التقدم التي تتيحها مناسبات هامة مثل مؤتمر الدوحة المقبل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد أحمد عبد الرحمن الجرمن، رئيس وفد الإمارات العربية المتحدة.

السيد الجرمن (الإمارات العربية المتحدة): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أتقدم إليكم بخالص الشكر والتقدير، على عقدكم هذه الجلسة الهامة وعلى ما تبذلونه من جهود طيبة لإدارتها على أكمل وجه. كما يسرني أن أتقدم بالشكر إلى الأمين العام على تقاريره القيمة عن المواضيع التي ستُناقش هنا.

لقد انتهجت دولة الإمارات العربية المتحدة، منذ تأسيسها، سياسة خارجية مبنية على أسس الاحترام المتبادل والتعاون البناء في جميع المجالات، والمساهمة الفعالة في تحقيق التنمية والاستقرار في العالم. وقبل اعتماد توافق آراء مونتيري، كانت الإمارات من الدول السباقة في تقديم المساعدات الإنمائية للدول الشقيقة والصديقة، كما حرصت على التركيز على تنمية البلاد في المجالات كافة، وفق استراتيجية وطنية إنمائية شاملة. وبالتالي، فقد جاءت توصيات مونتيري عام ٢٠٠٢ منسجمة ومتوافقة مع السياسة الإنمائية لبلدي على المستويين المحلي والدولي.

على الصعيد المحلي، حرصت الدولة على تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية وتهيئة بيئة مواتية لتحقيق التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية، من خلال سياسة اقتصادية إنمائية، ترتكز على استغلال العوائد النفطية استغلالا

رشيدا وعقلانيا، وتوفير البنية الأساسية اللازمة لتنويع مصادر الدخل القومي، وانطلاق التنمية في باقي القطاعات الصناعية والزراعية، وتحرير الاقتصاد وتشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية، مما وضعها في المرتبة الثالثة جذبا للاستثمار العالمي الأجنبي المباشر لمنطقة غرب آسيا بناء على تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) لعام ٢٠٠٧.

من هذا المنطلق، عملت دولة الإمارات العربية المتحدة على توفير البيئة المناسبة للاستثمارات الخاصة على الصعيدين الوطني والأجنبي، بما في ذلك إقامة المشاريع الإنمائية والاستثمارية لدعم وتعزيز الاقتصاد الوطني، وتشجيع القطاع الخاص وإعطائه دورا أكبر في خدمة مسيرة التنمية في البلاد، وتعزيز النظام المالي وقطاع الخدمات المصرفية، مع الحرص على الاستفادة من أحدث تقنيات المعلومات والاتصالات في مختلف مرافق الخدمات الحكومية والقطاع الخاص، وجعلها في متناول الجميع.

وعلى الصعيد الدولي، تساهم بلادي بفعالية في الشراكة العالمية من أجل التنمية، وكان أحدث إسهاماتها تخصيص وقف قيمته عشرة مليارات دولار لخدمة التعليم في منطقة الشرق الأوسط، وإطلاق مبادرة دبي العطاء، لتوفير التعليم لمليون طفل في الدول النامية. كما ترتبط الدول باتفاقات تعاون ثنائي ومتعددة الأطراف في المجالات الاقتصادية والثقافية والصناعية، فضلا عن تقديم المساعدات الإنمائية المباشرة للعديد من الدول النامية، من خلال المؤسسات الوطنية الإنمائية العديدة، يتقدمها صندوق أبو ظبي للتنمية، في صورة قروض ميسرة ومنح ومساعدات تجاوزت قيمتها ٧٠ مليار دولار، واستفادت منها ٩٥ دولة نامية، فضلا عن الاستثمارات المباشرة في تلك البلدان. وقد بلغت نسبة مساهمات الدولة في مجال المساعدات الخارجية ما يعادل ٣,٥ في المائة من الدخل القومي الإجمالي، وهو ما يفوق النسبة التي قررها مؤتمر مونتيري، أي ٠,٧ في المائة. هذا بالإضافة إلى مساهماتها الفعالة في وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها الدولية والإقليمية، والمساهمة بالمساعدات المالية والعينية المباشرة في إعادة بناء العديد من البلدان الخارجة من الصراعات المسلحة، أو التي لا تزال تعاني منها. وقد انضمت بلادي مؤخرا إلى مجموعة الدول المانحة لمكتب شؤون المساعدات الإنسانية في الأمم المتحدة.

كما أن استيعاب الدولة لأعداد كبيرة من الأيدي العاملة، معظمها من الدول النامية، يعتبر أيضا مساهمة إيجابية في الجهد العالمي الهادف إلى التخفيف من حدة الفقر والبطالة في تلك البلدان؛ وذلك من خلال التحويلات المالية لهؤلاء العاملين إلى دولهم والتي تمثل أحد مصادر تدفقات تمويل التنمية إلى البلدان النامية.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تجدد التزامها بتوصيات توافق آراء مونتيري. وتؤكد على ضرورة مواصلة المجتمع الدولي، وبالذات الدول الصناعية والدول المتقدمة النمو، العمل على تنفيذ كافة الالتزامات التي دعا إليها توافق آراء مونتيري وتخطي العوائق السياسية والمالية التي تحول دون التنفيذ الكامل والعاجل لها.

وفي الختام، نتطلع إلى انعقاد مؤتمر الدوحة حول تمويل التنمية المقرر عقده العام القادم ٢٠٠٨ في قطر، وأن نتوصل خلاله إلى إدراك أوسع ورؤية أوضح لكيفية تنفيذ توصيات مونتيري بشكل أكثر فاعلية بما يحقق تطلعات الأسرة الدولية نحو تحسين الأوضاع الإنسانية في كافة بلدان العالم، وبما يؤدي إلى الالتزام الكامل لأصحاب المصلحة الأساسيين بتنفيذ التعهدات التي التزموا بها خلال المؤتمر.

وسوف تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة التعاون مع المجتمع الدولي بكل الصور الممكنة لتسهيل وتسريع برامج التنمية في الدول النامية بما يتفق مع الأهداف الإنمائية للألفية ونتائج قمة ٢٠٠٥.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السفير أيفان روميرو – مارتيتز، رئيس وفد هندوراس.

السيد روميرو – مارتيتز (هندوراس) (تكلم بالإسبانية): لقد استمعنا باهتمام شديد للبيانات الهامة التي تم الإدلاء بها في هذه الجلسة. وتتفق جميعها بقدر كبير على أنه، بعد خمس سنوات من توافق آراء مونتيري، قد تم إحراز تقدم وبعض النجاح، لكن في الوقت نفسه، لم تتحقق التطلعات العامة وأهداف توافق الآراء بعد. إننا نركز رؤيتنا للمستقبل على متابعة المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، المزمع عقده في الدوحة خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٨.

وأعتقد أننا نستطيع أن نستخلص من البيانات التي تم الإدلاء بها هنا عددا من النتائج الهامة. وكما قال ممثل شيلي بالنيابة عن مجموعة ريودي جانيرو، ينبغي للطريق إلى الدوحة أن يكون مفتوحا لمشاركة جميع أصحاب المصلحة الذين لهم علاقة بالتمويل من أجل التنمية؛ وبالتحديد الدول والمؤسسات المالية الدولية و هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى. وينبغي، بصورة خاصة، أن تكون مفتوحة للمشاركة الفعالة للمجتمع المدني والقطاع الخاص ودون نسيان مشاركة الجنسين على قدم المساواة.

وهذا الصباح، قال لنا أحد الوفود إن المساعدة الإنمائية الرسمية للسنة الماضية لم تمثل سوى ٠,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو. ويمثل هذا نقصا في القيمة الحقيقية بنسبة ٥,١ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٥. ومن شأن هذه الإحصائيات أن تدفعنا إلى البحث عن أنماط إنمائية إبداعية ومواءمة الجهود القائمة، ولا سيما إعادة التفكير بشكل جذري في التنمية ومكافحة الفقر. وسوف يتطلب ذلك إرادة سياسية كافية من جانب الدول للوفاء بتعهداتها التي وافقت عليها.

إن تعبئة الموارد المالية الوطنية من أجل التنمية، كما ورد في توافق آراء مونتيري، لن تكون كافية إلا إذا عرضت على الدول التي في طريقها إلى التنمية بدائل جديدة وأفضل لصادراتها وأسعار متساوية ومنصفة لمنتجاتها التصديرية، وإلاّ إذا تم القضاء على المعونات الحكومية والحواجز الجمركية غير العادلة. وبالمثل، فإنه على الرغم من التقدم المحرز في تخفيف عبء الديون الخارجية، ما زالت هذه الديون عبئا باهظا على أغلبية بلداننا وتعيق الحكم الرشيد والعمل السليم للمؤسسات الوطنية والعامة والخاصة.

وما فتئ الكفاح للقضاء على الفقر هدفا دائما في أغلبية دولنا. ومع ذلك ما زال الفقر حقيقة ملموسة حتى في أقصى زوايا العالم.

ولهذا، نعتقد أننا في مرحلة هامة من التفكير، من شأنها أن تمكننا من القيام بتحليل صريح وهادئ للحالة الراهنة في جميع منطقتنا. فإن وجود فنظام اقتصادي عالمي غير منصف وتعاون مالي لا يأخذ بعين الاعتبار الحقائق الوطنية لن يؤدي إلا إلى عدم تحقيق نتائج ملموسة وإلى إحباط الأهداف التي نسعى لتحقيقها.

إنا بلدنا يؤمن بأن التعاون لا يمكن أن يكون هدية؛ بل هو أداة للتنمية تمكننا من التحرك إلى الأمام بهدف تحسين مجتمعاتنا، وبصورة خاصة، تحسين الظروف المعيشية للبشر في جميع أنحاء العالم. وينبغي للتعاون أن يكون أداة للتنمية البشرية، بإدارة جيدة وأهداف واضحة، تمكننا من محاربة الفساد وضمان احترام حقوق الإنسان وتحقيق المزيد من العدالة والمساواة بين المجتمعات.

إن بلدي على استعداد للمشاركة في جميع المحافل الدولية التي تمكننا من إحراز تقدم نحو مجتمعات أفضل

وظروف معيشية أفضل للشعوب. ولهذا السبب، نرحب بهذا النوع من الاجتماعات، وأيضا بكل التقارير التي الصادرة عنها. فإذا أوجدنا بيئة قائمة على الثقة والحقائق الواضحة والتعاون المشترك بين جميع الأطراف المعنية، نكون قد تحركنا في الاتجاه الصحيح. لذا دعونا نتحرك إلى الأمام بإرادة سياسية وعزم لضمان أن يكون مؤتمر الدوحة بداية لنظرة جديدة ونتائج جديدة لعالم أفضل: عالم يعمه السلام، عالم بدون حروب، وعالم تسوده العدالة الاجتماعية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد هنري روبينهايمر، رئيس وفد جنوب أفريقيا.

السيد روبينهايمر (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): يسر وفد بلدي أن يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل باكستان، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، والبيان الذي أدلى به ممثل بنن، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

في مونتيري بالمكسيك، في شهر آذار/مارس ٢٠٠٢، لاحظ رؤساء الدول والحكومات مع القلق النقص الكبير في الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها تلك الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. ومنذ ذلك الحين، زادت الحالة تدهورا. ولهذا، عقد رؤساء الدول والحكومات العزم على التصدي للتحديات الماثلة في تمويل التنمية عبر العالم، وبصفة خاصة القضاء على الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وتعزيز التنمية المستدامة في البلدان النامية، ومن ثم الانتقال إلى نظام اقتصادي عالمي يتسم بالشمولية والإنصاف التامين.

وأعلن رؤساء الدول والحكومات كذلك أن خطوتهم الأولى نحو كفالة أن يصبح القرن الحادي والعشرون قرن التنمية للجميع ستكون موجهة إلى تعبئة الموارد المالية وزيادة استخدامها على نحو فعال لتهيئة الأحوال الاقتصادية الوطنية والدولية اللازمة لبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها تلك الواردة في إعلان الألفية. واقتضى ذلك إقامة شراكة جديدة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، تطلبت التزاماً بتعبئة الموارد المحلية، واجتذاب التدفقات الدولية، وتعزيز التجارة الدولية كمحرك للتنمية، وزيادة التعاون المالي والتقني الدولي من أجل التنمية، وتمويل الدين الذي يمكن تحمله، وتخفيف عبء الدين الخارجي، وتعزيز التماسك والاتساق في النظم الدولية النقدية والمالية والتجارية.

ومن خلال نتائج المؤتمرات الرئيسية واجتماعات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، وضع قادتنا الأسس اللازمة لتعزيز التنمية. وبالفعل، تم تحديد المضمون، والاضطلاع بالالتزامات، والاتفاق على المسائل المنهجية. وبعد خمس سنوات من مونتيري، ما زال يتعين تحقيق التنفيذ التام وحسن التوقيت لتوافق آراء مونتيري، بما في ذلك تحقيق كل نتائج جميع المؤتمرات الرئيسية واجتماعات القمة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والميادين الأخرى ذات الصلة. ولذلك، من الأهمية بمكان أن نقر بأن ما ينقصنا الآن بالفعل هو التنفيذ.

وموقف جنوب أفريقيا من ضرورة متابعة المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية مسألة معروفة للجميع. وما برحت رسالتنا ثابتة كما هي: تتطلب المتابعة اتخاذ إجراءات حاسمة بشأن كل التزام تم الاضطلاع به بدون استثناء في اجتماعات القمة والمؤتمرات الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والميادين الأخرى ذات الصلة.

وفي هذا الشأن، فإن جنوب أفريقيا لا تغالي في التشديد على ضرورة أن تضطلع الأمم المتحدة بدور أساسي في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية، ومن أجل تحقيق

الاتساق والتنسيق وتنفيذ ما اتفق عليه المجتمع الدولي من إجراءات. ونرى أن تعزيز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، يشكل أولوية بغية دعم النمو الاقتصادي المستدام، والقضاء على الفقر والجوع، وتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية. وهذا أساسي الأهمية إذا كان للأمم المتحدة أن تفي بولايتها المتمثلة في التوصل إلى نهج منصف، ومتكامل، ومنسق، وشامل إزاء الشراكة العالمية من أجل التنمية، بغية توفير حياة أفضل لكل تلك الملايين من البشر الذين يحتاجون أشد الحاجة إلى انتشالهم من براثن الفقر والجوع اللذين يسلبان من الإنسان إنسانيته ويحطان من قدره.

ويتيح مؤتمر الاستعراض المعني بتمويل التنمية، الذي سيعقد في الدوحة في العام القادم، فرصة مثالية للأمم المتحدة لرصد وتتبع التقدم المحرز، واستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، وإنشاء آلية فعالة لرصد ذلك التنفيذ واستعراضه ومتابعته. وسيتيح لنا ذلك المؤتمر فرصة حسنة التوقيت لتقييم المنجزات والمتطلبات اللازمة للتنفيذ التام على حد سواء.

ونود في هذه المناسبة أن نكرر تأكيد النداء الموجه إلى البلدان المتقدمة النمو كي تنفذ على نحو تام وحسن التوقيت الشراكة العالمية من أجل التنمية، لتمكين البلدان النامية من تحقيق أهداف وغايات الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، بحلول عام ٢٠١٥. وأي شيء أقل من ذلك قد يقوض حسن النية التي تم في إطارها التأكيد لنا على أن الالتزامات المتعهد بها سيتم تنفيذها. ولا نود لتلك الالتزامات أن تنتقص أهميتها وتتحول إلى مجرد مُثل سامية عن التنمية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، رئيسة وفد البرازيل.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالانكليزية): يأتي هذا الحوار الرفيع المستوى في الوقت المناسب. فهو يتيح فرصة لبدء التحضير لمؤتمر ناجح معني بتمويل التنمية في العام القادم. ونتوقع أن يؤدي هذا الاجتماع إلى تلاقي الآراء الذي نحتاج إليه لإقامة شراكة دولية حقيقية مؤاتية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ولما كانت البرازيل تؤيد البيانين اللذين أدلت بهما باكستان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وشيلي باسم مجموعة ريو، أود أن أعرب عن منظورنا الوطني بشأن ما ينتظرنا من تحديات.

توافق البرازيل تمام الموافقة على المفهوم القائل بأن البلدان مسؤولة عن تنميتها، وأن التعاون الدولي ينبغي أن يدعم الجهود الوطنية، على النحو المعرب عنه في توافق آراء مونتيري.

وفي البرازيل، نجحت السياسة الاقتصادية في التوفيق بين استقرار الاقتصاد الكلي ونموه وبين توزيع الدخل. ويتمثل أحد المنجزات الرئيسية لهذه السياسة في الحد من الفقر على نحو كبير. وقد حققت البرازيل أول الأهداف الإنمائية للألفية قبل عشر سنوات من الموعد المتفق عليه. ومنذ إطلاق الأهداف الإنمائية للألفية، ارتفع أربعون مليوناً من البرازيليين فوق خط الفقر. وبالإضافة إلى ذلك، لن تعزز خطة تعجيل النمو الحالية النمو الاقتصادي القصير الأجل فحسب، وإنما ستقوي أيضاً أسس النمو المستدام الطويل الأجل. وقد خفضت البرازيل بشدة دينها الخارجي، بعد أن تراكمت لديها احتياطيات دولية تزيد على ١٦٢ بليون دولار أصبحت دائنا صافيا. وكان من نتيجة ذلك أن

انخفضت إلى حد كبير القابلية للتأثر بالعوامل الخارجية التي أعاقت دورات النمو السابقة.

والبرازيل ليست البلد الوحيد الذي يبذل مثل هذه الجهود. ففي كل أنحاء العالم النامي، ساعدت السياسات الاقتصادية السديدة بالاقتران مع تعزيز مناخ الاستثمار على تعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية. ولهذا، فإن من الجلي أن البلدان النامية تفي بالتزاماتها بموجب توافق آراء مونتيري.

ومع ذلك، ما زالت البيئة الاقتصادية العالمية المؤاتية للنمو حاسمة الأهمية. واستقرار الاقتصاد الكلي في العالم المتقدم أمر لا غنى عنه للمحافظة على الزخم الإيجابي الحالي. وينبغي عدم السماح للقلاقل المالية الناشئة في العالم الصناعي بأن تعوق تعبئة الموارد من أجل التنمية.

وتكتسي التجارة الدولية أهمية مماثلة في دعم الجهود التي تضطلع بها البلدان النامية. وفي الفقرة ٢٦ من توافق آراء مونتيري، التزمت البلدان المتقدمة النمو بوضع احتياجات البلدان النامية ومصالحها في صميم أعمال جولة الدوحة. ولم يتم بعد، لسوء الطالع، الوفاء بهذا الالتزام. كما أن المسائل ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية، على النحو المتفق عليه في الفقرة ٢٨ من التوافق، لم تعالج بشكل سليم. ويحث وفدي البلدان المتقدمة النمو على الوفاء بهذه الالتزامات.

ولم تدخر البرازيل جهداً للمساعدة على تحرك المفاوضات إلى الأمام. وقد شارك الرئيس لولا شخصياً في ذلك الجهد. بيد أن الجمود من جانب بعض الشركاء المتقدمي النمو جعل من العسير التوصل إلى توافق في الآراء. ومن شأن الاختتام الناجح لجولة الدوحة، مع إحراز تقدم ملموس فيما يتعلق بالسلع الزراعية، أن يسهم إسهاماً كبيراً في الحد من الفقر في العالم النامي.

ولا تمحو الحاجة الماسة إلى زيادة إمكانية الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو حقيقة أن التجارة فيما بين بلدان الجنوب أصبحت متزايدة الأهمية للبلدان النامية. ولا شك في أن النظام العالمي للأفضليات التجارية قد حفز هذا الاتجاه. ويمثل الانتهاء من المفاوضات الحالية أداة قوية لتعزيز الروابط التجارية في العالم النامي. وثمة سبيل آخر للتعاون وهو المعونة مقابل التجارة. ولن تستفيد البلدان النامية من إمكانية الوصول المعززة إلى الأسواق، التي تؤدي إليها جولة الدوحة في نهاية المطاف، إلا إذا أمكنها أن تتغلب على العقبات الداخلية التي تعترض سبيل نمو الصادرات. وتوخياً لذلك، عرضت البرازيل تقديم المساعدة التقنية لبرنامج المعونة مقابل التجارة في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

وينبغي لمؤتمر الدوحة الدولي المعني بتمويل التنمية ألا يستعرض تنفيذ توافق آراء مونتيري فحسب، وإنما ينبغي له أيضاً أن يناقش إنشاء آليات إبداعية للتمويل. وقد طالب الرئيس لولا، منذ بدء ولايته بتعبئة دولية لمكافحة الجوع والفقر. وأدى برنامج العمل لمكافحة الجوع والفقر، الذي أطلقته إسبانيا والبرازيل وشيلي وفرنسا في الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، إلى نتائج ملموسة.

وفي أيلول/سبتمبر الماضي بدأ تشغيل المرفق الدولي لشراء الأدوية. وهو آلية، تستضيفها منظمة الصحة العالمية وتمول بصفة أساسية من ضريبة تضامنية على تذاكر السفر الجوي، ترمي إلى تيسير الحصول على الأدوية لعلاج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا، والسل. ويعمل المرفق عن طريق المشتريات المجمعة والمفاوضات المباشرة مع المنتجين. وبعد عام واحد من إنشائه، صرف المرفق ما يزيد على ٢٥٠ مليون دولار في ٨٠ بلدا مستفيدا. واقترحت مبادرات مماثلة كمرفق تمويل التحصين، والالتزام المسبق للسوق بتوفير اللقاحات، ويجري الآن تنفيذ هذه المبادرات.

وليس الهدف من آليات التمويل الإبداعية، كما قلنا من قبل، هو الاستعاضة عن الزيادة الموعودة في المساعدة الإنمائية الرسمية، بل بالأحرى أن تكون مكملة لها. ويجب أن تجمع هذه الآليات أموالا إضافية علاوة على الالتزامات التي اضطلعت بها البلدان المتقدمة النمو من قبل.

وترى البرازيل أن التمويل من أجل التنمية أداة حيوية الأهمية، ولكنه مجرد أداة. وهدفنا الحقيقي، الذي يضرب بجذوره في الدستور البرازيلي، هو إعطاء بعد إنساني وأخلاقي للنمو الاقتصادي. ويجب أن يكون في صميم جهودنا الرجال والنساء والأطفال المطلوب منا أن نخفف محنتهم، وأن نحولها مع الوقت إلى حياة كريمة. وتتوفر للعالم الموارد المالية والفكرية اللازمة لذلك. وهذه مسألة اختيار بحق. وإذا ما كانت لدينا نحن جميعا، المجتمع الدولي برمته، الحكمة الكافية لاختيار التضامن، سنجني جميعا، الغني والفقير على حد سواء، فوائد جمة من وراء ذلك الاختيار. والأمر في ذلك يرجع إلينا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة ماريا روبيالس دي كامورو، رئيسة وفد نيكاراغوا.

السيدة روبيالس دي كامورو (نيكاراغوا) (تكلمت بالإسبانية): أود، بادئ ذي بدء، أن أرحب بهذا الحوار الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية. ويكتسي هذا الحوار بأهمية خاصة لأنه جزء من العملية التحضيرية لمتابعة توافق آراء مونتيري التي ستعقد في الدوحة في أواخر عام ٢٠٠٨. ونأمل أن يكون المؤتمر بداية لتحقيق العدالة في الساحة المتعددة الأطراف، مما يساعد البلدان النامية على التمتع بالرخاء، والقضاء على الفقر، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على الأقل.

ونيكاراغوا بوصفها عضوا في مجموعة الـ ٧٧ والصين، تؤيد تماما منهاج العمل المقدم من معالي السيدة هنا رباني خار، وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية في جمهورية باكستان الإسلامية باسم مجموعتنا. ونؤيد أيضا البيان الذي أدلى به سعادة السيد إدواردو غالفيز، مدير إدارة السياسة المتعددة الأطراف في وزارة خارجية شيلي باسم مجموعة ريو.

ونرى أنه ينبغي تركيز اهتمام أكبر على متابعة توافق آراء مونتيري وتنفيذه. فقد أكد توافق الآراء الأعمال اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها. ولهذا السبب نرى أنه يجب علينا في الدوحة في عام ٢٠٠٨ أن نتحرك إلى الأمام صوب إنشاء آلية لتحقيق هذه الأهداف، وإحراز تقدم متعمق بشأن المجالات المواضيعية الرئيسية الستة لتوافق الآراء، إن أمكن ذلك.

حان الوقت لكي تبدي البلدان المتقدمة النمو تضامنا حقيقيا وفعالا مع البلدان النامية. وحان الوقت لتعزيز الاستثمار في التنمية بما يتجاوز مفهوم المساعدة الإنمائية. ونرى أن هذه الأبعاد والمفاهيم الجديدة، بالاقتران مع المسؤولية الحكومية والالتزام بتهيئة الظروف اللازمة للحد من الفقر، وزيادة ثقة المستثمرين، وتشجيع صياغة خطط إنمائية بقيادة الدولة وامتلاك تلك الخطط، تشكل العامل الأساسي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، على أقل تقدير.

وفي هذا المحفل، نود أن نشيد بالجهود التي بذلناها منذ بدء العمل بالبديل البوليفاري للأمريكتين الذي تشارك فيه نيكاراغوا. والبديل البوليفاري للأمريكتين مبادرة تنحي جانبا، المفاهيم القديمة للعلاقات التجارية، من منظور بلدان الجنوب، وتعتمد مفهوما جديدا أهم بكثير وهو: التضامن الإنساني والاستثمار من أجل التنمية.

وحددت حكومة بلدي لنفسها أهدافا محددة معينة تسمح لنا، على الأجل المتوسط، بالحد من مستويات الفقر وزيادة الاستثمارات العامة والخاصة. ونحن نسعى إلى تحسين الهياكل الأساسية للطاقة وحماية البيئة ببرامج مثل اللاجوع، واللا ربا. وتؤدي سياسات تدعمها برامج اجتماعية جسورة بالإضافة إلى توفير رأس المال البشري إلى تقريبنا من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وقد دخلت حكومتي في اتفاق بالغ الأهمية مع صندوق النقد الدولي. وكما ذكر رئيس الجمهورية، القائد دانييل أورتيغا،

”ما برحت الحكومة تتناقش وتتفاوض مع صندوق النقد الدولي بشأن اتفاقات تتبع نهجا محددا بوضوح منذ البداية. وسنعمل مع الصندوق بهدف أن تهيئ تلك الاتفاقات الأحوال اللازمة لإيلاء الأولوية لمكافحة الفقر والجوع، والكفاح لإنعاش اقتصاد البلد، والكفاح لتوفير فرص العمل“.

وهكذا، ينصب الاهتمام على مكافحة الفقر، وتهيئة الأحوال المؤاتية لتوليد الثروة وإيجاد فرص العمل، وتهيئة مناخ يمكننا من زيادة قدراتنا الإنتاجية الوطنية والاستثمار الأجنبي. وبهذه الطريقة نعتزم أن ننمي إلى أقصى حد ممكن قدرتنا على توليد الثروة ومكافحة الفقر. ولقد كانت تلك القدرة، طيلة سنوات، انعكاسا لنظام أدي إلى تهميشنا كأطراف فاعلة وأصحاب مصلحة فيما يتصل بالتنمية.

وإذ نتطلع إلى الدوحة، يود بلدي الصغير أن يكون المؤتمر تكملة لتوافق آراء جديد والتزامات جديدة بتعزيز التنمية. وسيمكننا هذا من زيادة نسبة الدخل القومي المكرسة للتعاون الإنمائي، أو على الأقل بذل جهد رئيسي لكفالة أن تصل تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الهدف البالغ ٠,٧ في المائة. وفي هذا الصدد، يجب أن يكون منتدى التعاون الإنمائي الجديد التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الأداة الرئيسية لتعزيز فعالية التعاون وشفافيته.

ويجب أن يضطلع الاستثمار المباشر الأجنبي بدور بارز في تعزيز النمو وتحقيق الأهداف الإنمائية، ولا سيما فيما يتصل بالهياكل الأساسية وحيثما تقوم الحاجة إلى توفر قدرة أكبر على اجتذاب الاستثمار في مشاريع أساسية للتنمية المستدامة. وينبغي أن نسعى في الدوحة إلى وضع خطة عمل تهيئ لإيجاد أو تعزيز قدرة الاقتصادات الفقيرة أو الضعيفة على اجتذاب الاستثمار المتعدد الأطراف والخاص.

وسيساعد تخفيف عبء الدين الخارجي، عن طريق مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين، على تدفق الموارد إلى بلداننا من أجل التنمية – ونيكاراغوا ليست استثناء في هذا الشأن.

ولا بد من إصلاح النظام المالي الدولي. وينبغي أن يتضمن ذلك حقنا في التصويت واتخاذ القرارات في المؤسسات المالية الدولية، على أن يكون الهدف من هذه الإصلاحات، بما فيها إصلاح صندوق النقد الدولي، كفالة الاستقرار المالي وإمكانية حصول البلدان التي تحتاج إلى الموارد السائلة على هذه الموارد. وفي الوقت نفسه، يمكننا التخفيف من أثر التقلبات من خلال تدفقات رأس المال القصيرة الأجل.

وسيتم إحراز تقدم لدى تهيئة ظروف تجارية أفضل للبلدان النامية.

وفي الختام، لعلنا نسترشد بالتضامن والاستثمارات الإنمائية ونحن نسعى إلى تحقيق الرفاه والتوزيع العادل للثروة. وهذا ما يتطلبه التاريخ وشعبنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد أندريه دابكيوناس، رئيس وفد بيلاروس.

السيد دابكيوناس (بيلاروس) (تكلم بالروسية) إن توافق آراء مونتيري صك مثالي وفتح هام في سعينا لتمويل التنمية. والمفتاح إلى فعالية ذلك الصك هو الاستخدام الشامل لجميع الطرق والوسائل لضمان ديناميات إيجابية في تدفق الموارد الإنمائية. فأين نرى الموارد غير المستخدمة؟

أولا، نحتاج إلى تحسين الطابع المستهدف للمساعدة. فلم يشعر بفوائد النهج الإنمائية الجديدة سوى مجموعة صغيرة من البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. والفجوة في مستويات التنمية، وبالتالي، في الرفاه بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة آخذة في التزايد. وهي ليست على امتداد الخط الفاصل بين الشمال والجنوب فحسب، بل أيضا فيما بين بلدان الجنوب أيضا.

وينبغي للأمم المتحدة أن تولي اهتماما خاصا لتوفير المساعدة المالية والتقنية لأكثر البلدان هشاشة وفقرا. وفي العام الماضي، عندما قمنا بصياغة القرار الخاص بدمج البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي، تكلمت بيلاروس عن ضرورة تحسين الطابع المستهدف للمساعدة. وهذا النهج ضروري أيضا في التخطيط للتعاون الدولي في مجال التنمية على الصعيد العالمي. وينبغي للبلدان ذات الحاجة القصوى إلى المساعدة الدولية أن تحصل عليها على نطاق أكبر.

إن الشروط العادلة للتجارة الدولية – نظرا لأهميتها وآثارها – تتعدى بكثير أهمية المساعدة الإنمائية الرسمية، لأنها لا تسمح لاقتصادات البلدان النامية بأن تنمو بسرعة أكبر فحسب، بل تقلل من اعتمادها على المساعدة الدولية أيضا.

ومع ذلك، فلم تستكمل مفاوضات جولة الدوحة، ولا يلوح في الأفق تقدم كبير. ويمكن فهم تعنت البلدان الصناعية من وجهة النظر التقليدية بوضع ازدهار وأمن أسواقها الوطنية ومنتجيها المحليين في المقام الأول. لكن هذا التعنت يرقى إلى قِصَر النظر في اقتصاد عالمي يتجه نحو العولمة وفيما يتعلق بالنتائج المفجعة للحمائية والتدفقات الجديدة للمهاجرين وتزايد عدم الثقة فيما بين الدول وتصاعد التطرف والإرهاب.

إن هذا النهج كثيرا ما يقف في طريق انضمام أعضاء جدد إلى منظمة التجارة العالمية. ولا بد لنا أن نعالج الممارسة غير المقبولة لاستخدام عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية كأداة ليس للضغط الاقتصادي فحسب بل للضغط السياسي أيضا بهدف الحصول على مزايا قسرية وأحادية.

ومن خلال المشاركة الفعالة للأمم المتحدة ومشاركة جميع الدول المهتمة، ينبغي لنا أن نسعى جاهدين إلى وضع شروط عادلة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بحيث تراعى الاحتياجات التجارية والمالية للدول المنضمة ومتطلباتها الحقيقية للتنمية.

وندعو كذلك إلى وضع حد لاستخدام التدابير الأحادية القسرية كأداة للضغط الاقتصادي. وينبغي لنا ألاّ نسمح لفرادى الدول – حتى لو كانت أكثرها قوة وتأثيرا – بانتحال حقوق مجلس الأمن وسلطاته.

إننا نشهد وضع المزيد من العوائق أمام تحسين النظام المالي الدولي وهيكله. ونرى أنه قد حان الوقت لتحول عميق في مؤسسات بريتون وودز. لقد أنشئت تلك المؤسسات في حقبة مختلفة ولأهداف مختلفة. فلا بد من تعديلها وجعلها تخدم قضية التنمية العالمية. وفي هذا الصدد، ترحب بيلاروس كخطوة أولى في الاتجاه الصحيح بالتدابير التي اتخذها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ لإصلاح نظامي المحاصصة والتصويت.

إن جسر الهوة التكنولوجية بين البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وغيرها مسألة ملحة وتعرقل العملية الإنمائية العالمية. ونقل التكنولوجيات

الحديثة إلى تلك البلدان بشروط تفضيلية في قرن يتسم بالتنمية الإبداعية ربما يكون له أحيانا أثر أكبر من مجرد توفير الموارد المالية. وهذا صحيح بصفة خاصة بالنسبة لتقليل اعتماد البلدان المنتجة للسلع الأساسية على الإمدادات العالمية لمصادر الطاقة.

ويمكن للأمم المتحدة، بل ينبغي لها، أن تطور ترتيبات عملية لنقل التكنولوجيات وتوزيعها من أجل مصادر الطاقة البديلة والمتجددة على نطاق العالم. ونقترح عقد مناقشة مواضيعية غير رسمية في الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين بشأن الاعتراف بالتكنولوجيات من أجل مصادر الطاقة البديلة والمتجددة كملكية مشتركة للبشرية.

إن للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أثرا إيجابيا على عملية التنمية. وندعو الأمم المتحدة إلى زيادة دعمها للتعاون بين بلدان الجنوب وذلك باستغلال إمكانات وكالاتها وصناديقها وبرامجها المتخصصة.

وفي عملية إصلاح وتجديد المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تؤيد بيلاروس إنشاء منتدى التعاون الإنمائي. ونأمل أن يساعد المنتدى في الرصد الفعال لتنفيذ الاتفاقات السابقة وتعزيز البحث عن فرص جديدة للتعاون بشأن تمويل التنمية. وهذا أمر هام بشكل خاص فيما يتعلق بالإعداد للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية المزمع عقده في الدوحة. وبيلاروس، بصفتها عضوا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ستفعل ما في وسعها لاستخدام إمكانات المجلس لضمان الإعداد الفعال لهذا المنتدى الدولي الهام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد عبد الله الصايدي، رئيس وفد اليمن.

السيد الصايدي (اليمن): بداية، يود وفد بلادي أن يعبر عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل باكستان نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن الجمهورية اليمنية، كونها من أقل الدول نموا، تبذل جهودا كبيرة من أجل تحقيق أهداف الألفية، حيث وضعت هذه الأهداف موضع الصدارة ضمن سياساتها وخطتها الخمسية الوطنية للتنمية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١١، التي تهدف إلى التخفيف من الفقر من خلال دعم برامج المشاريع الصغيرة، والتوسع في التعليم الفني وتمكين المرأة وتوفير الخدمات وفرص الاستثمار وتعزيز الحكم الرشيد.

إن تنفيذ هذه البرامج يواجه بصعوبات كثيرة نظرا لشح الإمكانيات وقلة المساعدات والدعم المادي والتكنولوجي والتقني من جانب، وزيادة متطلبات التنمية والخدمات الأساسية من جانب آخر. وأود هنا توضيح بعض الإحصاءات، فمتوسط دخل الفرد في اليمن في عام ٢٠٠٥ بلغ ٦٠٠ دولار سنويا. كما أن نسبة الفقر تصل إلى ٣٦ في المائة من إجمالي السكان. وهناك قرابة عشرة ملايين نسمة لا يحصلون على الخدمات الطبية أو الكهرباء. وتصل نسبة البطالة إلى ٣٧ في المائة بين الشباب. هناك أكثر من مليوني طفل لا يحصلون على حقهم في التعليم. كما أن اليمن من أكثر الدول التي لا تملك مصادر للمياه، وتواجه مصاعب كبيرة في هذا الجانب.

وبالرغم من هذه الصعاب، تعمل حكومة بلادي بالتعاون مع الدول المانحة والمنظمات الدولية على تنفيذ استراتيجياتها الوطنية من أجل تحقيق تقدم في العملية التنموية وصولا إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. في هذا الإطار، يؤكد وفد بلادي على أهمية المساعدة الخارجية لدعم الميزانيات الوطنية المحدودة لأقل البلدان نموا واعتبار الاستراتيجيات الوطنية إطارا للتعاون ولشراكة التنمية. إلا أن حجم هذه المساعدات الرسمية لا يصل إلى المستوى المطلوب، بل إن تقرير الأمين العام (A/62/127) أشار إلى أن نسبة المساعدات الرسمية للتنمية انخفضت تدريجيا منذ انعقاد المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في عام ٢٠٠٢ لتصل إلى ٠,٣٠ في

المائة من الدخل القومي الإجمالي في عام ٢٠٠٦. كما أن مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية الحالية والمتوقعة للفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٠ بعيدة كل البعد عن الأهداف المتوخاة. ويشير التقرير إلى أن هناك حاجة إلى ١٥٠ مليار دولار لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. لذا فإن وفد بلادي يشدد على أهمية إيفاء الشركاء الدوليين بالتزاماتهم السابقة المتمثلة بتخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي كمساعدات رسمية للتنمية، ويؤكد على أهمية أن يكون توزيع المساعدات الإنمائية الرسمية عادلا ومنصفا لجميع الدول المتلقية. ونود الإشارة هنا إلى أن نصيب الفرد في اليمن من المساعدات الرسمية الإنمائية يعادل ١٣ دولارا أمريكيا سنويا فقط، بينما المستوى العالمي لنصيب الفرد في أول الدول نموا يصل إلى ٣٣ دولارا أمريكيا سنويا، الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في حجم المساعدات الرسمية الإنمائية المقدمة للجمهورية اليمنية.

إن مشكلة الديون الخارجية تشكل عائقا كبيرا أمام جهود حكومة بلادي في تنفيذها لبرامج التنمية واستراتيجياتها الوطنية. لذا، من الأهمية بمكان النظر في توسيع نطاق مبادرة تخفيف عبء الديون عن جميع البلدان الأقل نموا بشكل أكبر من المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون مع تطبيق معايير مرنة للأهلية على أن لا يكون تخفيف عملية الديون بديلا عن مصادر التمويل الأخرى. كما نحث الشركاء الإنمائيين على شطب جميع الديون المستحقة على الدول الأقل نموا لتتمكن من تسخير هذه الأموال في تنفيذ برامج التنمية، وصولا إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

إن وفد بلادي يعرب عن قلقه إزاء تعثر جولة الدوحة الإنمائية للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي بدأت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الأمر الذي سيلقي بآثاره السلبية على فرص البلدان النامية وأقل نموا في النمو الاقتصادي وسيلحق ضررا أشد بالشعوب الفقيرة. وقد حذر الأمين العام في تقريره المشار إليه أعلاه، من احتمال حدوث انحراف طويل الأجل ومُكلف بعد سنة ٢٠٠٧، إذا لم تجد الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية حلولا متوازنة وذات اتجاه إنمائي للقضايا الأساسية في المجالات الرئيسية للمفاوضات. لذلك يحث وفد بلادي الدول المتقدمة النمو على إبداء المرونة والإرادة السياسية اللازمة من أجل تحقيق تقدم إيجابي في جولة الدوحة للمفاوضات. ويشدد على أهمية أن تتضمن الوثيقة الختامية لجولة الدوحة فرصا حقيقية للدول النامية وأقل الدول نموا، بشكل خاص، من خلال السماح لمنتجاتها بدخول أسواق الدول المتقدمة النمو بدون رسوم، والقضاء على جميع أشكال الحمائية ضد منتجاتها، وتعزيز قدراتها التجارية.

في الختام، مما لا شك فيه أن هناك حاجة ماسة لإيجاد آليات رصد ومتابعة لضمان تنفيذ الالتزامات والإجراءات المتفق عليها في المؤتمرات الدولية المتعلقة بالتنمية تنفيذا فعالا. ويتطلع وفد بلادي إلى عقد مؤتمر المتابعة لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري في نهاية العام القادم بدولة قطر الشقيقة، على أمل أن يتوصل إلى إقرار آلية رصد دولية لمتابعة مدى التزام جميع الأطراف بنتائج توافق آراء مونتيري.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد مصطفى سهل، رئيس وفد المغرب.

السيد سهل (المغرب) (تكلم بالفرنسية): يسر وفدي أن يشارك في هذه الجلسة الهامة ويأمل أن تختتم مناقشتنا بتقديم توصيات محددة بشأن مسألة تمويل التنمية. ويؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل بنن، بالنيابة عن

المجموعة الأفريقية والبيان الذي أدلى به ممثل باكستان، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وتعقد جلستنا في فترة انتقالية تتسم بأهمية خاصة بينما نناقش في نفس الوقت توافق آراء مونتيري والمؤتمر الدولي بشأن تمويل التنمية، المقرر عقده العام المقبل في الدوحة، فضلا عن إعلان الألفية، الذي يصل إلى منتصف المدة من الموعد النهائي وهو عام ٢٠١٥ المحدد لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

إن توافق مونتيري أتاح لتمويل التنمية ظهورا أكبر، بإبراز مختلف العناصر التي كلها ضرورية ومتكاملة ومتلاحمة وهي: الموارد الداخلية والخارجية، والموارد العامة والخاصة، والأدوات الحكومية، وتحسين توزيع الموارد. وبذلت جهود عديدة لتنفيذ الالتزامات الدولية التي قطعها مجتمع المانحين والبلدان النامية بالتصدي للتحدي المتمثل في تمويل التنمية. ولكن البلدان النامية لا يمكنها أن تبلغ الأهداف الإنمائية للألفية بدون توفير إمكانية الحصول على وسائل وافية ويمكن التنبؤ بها للتمويل. وفي منتصف الطريق نحو بلوغ هذه الأهداف، نجد أن المؤشرات الإنمائية في العديد من البلدان النامية دون الأهداف المحددة، وهي حقيقة لا تبشر بالخير بالنسبة لمضي هذه البلدان على الطريق الصحيح نحو عام ٢٠١٥. والدول المعنية هي، على وجه الخصوص، الدول الأفريقية التي لم تنخفض معدلات الفقر فيها خلال الأعوام الأخيرة. وبغية تمكين البلدان الأفريقية من بلوغ أهدافها الإنمائية وتخفيف الآثار في جميع أرجاء القارة، يلزمنا حشد جميع الشركاء الإنمائيين وجميع الموارد، الخارجية والداخلية على حد السواء.

وقد بذلت البلدان النامية جهودا كبيرة في الإصلاح وحشدت قدراتها المالية الداخلية بغية التغلب على أوجه قصورها في مجال التنمية. ولكن عدم كفاية مواردها، وانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية وأعباء الديون ما زالت تقيد مطامحها. وهناك حاجة ملحة إلى عكس الاتجاه التراجعي الحالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، الذي نشهده بالرغم من الالتزامات والوعود التي قطعت.

وإضافة إلى الانخفاض في المعونة، هناك عبء الدين الذي ما زال يصيب بالشلل ميزانيات البلدان النامية ويبطل جهودها الإنمائية. والالتزامات التي قطعت مؤخرا في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون التزامات جديرة بالثناء وتستحق دعمنا؛ ولكن هذه المبادرات ليست كافية وما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لإلغاء الديون عن معظم البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ومن الضروري اتخاذ تدابير أخرى لاستكمال الجهود التي تبذلها البلدان النامية ذات الدخل المتوسط والمنخفض في الإدارة المستدامة لديونها الخارجية.

وإذا اعتبرت التجارة الدولية القوة الدافعة للنمو الاقتصادي، والقادرة على إيجاد الموارد لتمويل التنمية، فإن توقعات البلدان النامية في جولة الدوحة قد لا يتم الوفاء بها بسبب عدم إحراز تقدم في المفاوضات المتعددة الأطراف. وإضافة إلى ذلك، ما زالت منتجاتها تجابه حواجز جمركية وغير جمركية في الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو. وذلك يعني أن البعد الإنمائي لجولة الدوحة يشكل إحدى بارقات الأمل النادرة التي يمكن أن تعول عليها البلدان النامية في الاستفادة الكاملة من فرص النظام التجاري الدولي والمتعدد الأطراف وفي تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

ويشكل الاستثمار المباشر الأجنبي مصدرا هاما لتمويل التنمية نظرا لأنه يحدث تأثيرا على التوظيف ونقل التكنولوجيا. ولكن علينا أن نلاحظ أن البلدان النامية، وخاصة أفقرها، تتلقى أدنى مبالغ للاستثمار المباشر الأجنبي. وبالتالي، من الأهمية بمكان أن ندعم الجهود التي تبذلها البلدان

النامية لاجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي بتشجيع أنشطتها لتحسين بيئة العمل التجاري ونظام حكمها.

وإلى جانب هذه المصادر التقليدية للتمويل، التي ما زلت لا غنى عنها بالنسبة للتنمية، فإننا نرى أن المؤتمر الاستعراضي المقبل الذي يعقد في الدوحة سيكون مناسبة أفضل لنا لنوجه اهتمامنا إلى المصادر الأخرى للتمويل الابتكاري، الذي من شأنه التغلب على النقص وأوجه القصور التي حددناها منذ مونتيري.

ويشكل المرفق الدولي لشراء الأدوية نموذجا ناصعا على اتخاذ نهج ابتكاري جديد نود أن نشجعه ونود أن نستكشف إمكانيته.

وإذا أجرينا تقييما للحالة، سنرى أننا بحاجة إلى إرادة سياسية ثابتة لجعل البيئة الدولية مفضية إلى تمويل التنمية بأكبر قدر ممكن. ويشكل المؤتمر الاستعراضي المقرر عقده العام المقبل في الدوحة اجتماعا حيويا ينبغي أن يبعث حياة جديدة في التعاون الدولي وينبغي أن يؤدي إلى تعزيز الشراكة الدولية بين بلدان الجنوب وبلدان الشمال، التي صيغت في مونتيري. والمغرب على استعداد لتقديم إسهامه لضمان نجاح المؤتمر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد دانيلي بوديني، رئيس وفد سان مارينو.

السيد بوديني (سان مارينو) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن اشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذا الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية.

لقد تم، منذ مونتيري، إحراز تقدم كبير نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ولكنني أحس بأن لدى العديد من المشاركين مشاعر مختلطة حيال النتائج المتوسطة الأجل. والبعض يلقي بظلال الشك على استعداد بعض المانحين للوفاء بالتزاماتهم، وآخرون يشيرون إلى أن البلدان المتلقية يمكن أن تحسن مستوياتها من الشفافية والحكم الرشيد.

إن سعادتنا تستمد من الوفاء بتوقعاتنا. وربما يتعين علينا أن نعدل توقعاتنا العاجلة، مع الأخذ بعين الاعتبار لجميع العوامل التي لا تحصى والطاغية التي تؤثر على حياتنا اليومية، مثل تغير المناخ، والكوارث الطبيعية، والهجرة، والأوبئة، والانفجار السكاني، وتقلبات أسعار السلع، والاضطراب المالي، ناهيك عن الكوارث الناجمة عن النشاط البشري، مثل الصراعات أو أعمال الإرهاب.

وبالرغم من جميع هذه التحديات، ترى سان مارينو أنه قد بذل جهد كبير حتى الآن من جانب جميع الأطراف المعنية وانه ينبغي إبداء المزيد من حسن النية وبذل جهد مستمر وحاسم لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ونحن، شعب سان مارينو وحكومتها، ملتزمون بالقيام بدورنا.

وفي الختام، أود أن أضيف أننا مسرورون للغاية لأن الأمم المتحدة تقوم بتعزيز دورها المحوري في رصد وتنسيق وتخطيط عملية التنمية في العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد خالد عبد الله كرايم الشوابكة، ممثل الأردن.

السيد الشوابكة (الأردن): سيدي الرئيس، نضم صوتنا إلى البيان المقدم من وفد جمهورية باكستان بصفته رئيسا لمجموعة الـ ٧٧ والصين.

بسبب التزايد الرأسي والأفقي لقضية الفقر في العالم، وبسبب الطبيعة المتعددة الجوانب لمشكلة الفقر، فإن السياسات الدولية والإقليمية المنسقة هي سبيلنا الوحيد لتحقيق أهداف الألفية الإنمائية فيما يتعلق بمكافحة الفقر.

وعلى هذا الأساس، فقد اتفق رؤساء العالم في مونتيري على إيجاد حلول لمشكلة الفقر التي تعاني منها دول

عديدة. وتعهدوا بالعمل معا لمواجهة تحديات التمويل لأغراض التنمية في العالم بأسره، ولا سيما في البلدان النامية، وبالقضاء على الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وتشجيع التنمية المستدامة، آخذين بعين الاعتبار النظام الاقتصادي العالمي المفتوح. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الدول النامية لتفعيل الموارد المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية، فإن حجم الموارد يبقى دون المطلوب لتحقيق نمو اقتصادي مستدام أو للقضاء على الفقر، حيث يتوجب أن تصاحب الموارد المحلية عوامل مكملة تؤدي جميعا إلى تطبيق الاستراتيجيات الوطنية للتنمية، وهي التمويل الخارجي، والاستثمار الخارجي، والمساعدات الإنمائية الرسمية، وهناك حاجة إلى زيادة مشاركة الدول النامية في صنع القرار الاقتصادي العالمي.

لقد كان الأردن من أول الدول الداعمة لسياسة التنمية، من أجل مكافحة الفقر والجوع وتحقيق النمو الاقتصادي لشعوب العالم كافة. وما زال الأردن يعمل بنفس الروح التي أطلقها جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم، في خطابه في مؤتمر مونتيري، بأن تعاون الشعوب معا لمعرفة نقاط الضعف وكبح جماح الفقر يعتبر واجبا أخلاقيا، وأن التكنولوجيا العالمية الحديثة، والمعرفة التقنية والانفتاح والتبادل الاقتصادي فتحت أمامنا آفاقا كبيرة للعمل معا لم تكن متوفرة لنا سابقا.

وكان الأردن من بين ٢٨ دولة أيدت إضافة رسوم على تذاكر السفر للمسافرين المغادرين خارج البلاد، واستخدام هذه الأموال المحصلة لمكافحة الأمراض العديدة المنتشرة في معظم دول العالم، وشراء الأدوية والعقاقير اللازمة.

أما على الصعيد الوطني، فقد قامت الحكومة الأردنية بسن تشريعات لتسهيل جذب الاستثمارات الخارجية وخلق المناخ الاستثماري الملائم لجميع المستثمرين وأنشأت أيضا مناطق اقتصادية حرة مثل منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، والمناطق الصناعية المؤهلة، وتوقيع اتفاقات للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والدول العربية.

ولمكافحة الفقر والبطالة أسس الأردن منذ العام ٢٠٠٠، تحت رعاية جلالة الملكة رانيا العبد الله، جمعية تمويل المشاريع الصغيرة والهدف منها مكافحة الفقر والبطالة عبر تقديمها قروضا متناهية الصغر تعين الحاصلين عليها على بدء مشاريع مدرة للدخل وتحولهم إلى أفراد منتجين قادرين على الوفاء بتكاليف الحياة. وقد اتسعت دائرة التمويل مع مرور الزمن لتشمل مزيدا من الخدمات كالإقراض والادخار والتأمين نظرا لحاجة الفقراء لمجموعة متنوعة من الخدمات المالية. وأنفقت الحكومة خلال السنوات الماضية ما مجموعه مليار دولار على برامج موجهه للتشغيل و مكافحة الفقر، ومولت جمعية المشاريع الصغيرة ٣٣ ٠٠٠ مشروع إنتاجي بلغ عدد المستفيدين منها ٢٠٠ ٠٠٠ شخص، بقيمة تمويلية وصلت إلى ٨٨ مليون دينار. ووفرت ما مجموعه ٤٠ ٠٠٠ فرصة عمل في مختلف القطاعات والمحافظات في المملكة، وشكلت النساء نسبة ٥٠ في المائة من المستفيدين من هذه القروض. ولتحفيز ذوي الدخل المتدني والعاطلين عن العمل على الحصول على قروض صغيرة تحولهم إلى أفراد منتجين، خُصصت جائزة ملكية خاصة للعمل الحر والريادة يتم بموجبها تكريم أفضل ثلاثة مشاريع. وكذلك، بجهود من جلالة الملكة رانيا العبد الله، تم إنشاء بنك وطني لتشجيع المشاريع الصغيرة لمكافحة الفقر والبطالة وتخفيف عبء برامج التنمية الاجتماعية وكذلك التشجيع والتدريب وتوفير التمويل لتمكين الأشخاص المعنيين من الاعتماد على أنفسهم وإقامة مشاريع خاصة بهم تؤمن لهم سبل العيش الكريم.

وبالإضافة إلى تمويل المشاريع الصغيرة تتبنى الجمعية مشاريع أخرى تصب في جهود المملكة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية حيث تعنى هذه المشاريع بمواضيع الأسرة والتعليم وصغار المزارعين ومكافحة التصحر والصحة ومحاربة البطالة والفقر.

وفي الختام، هناك حاجة ملحّة للبحث عن مصادر تمويل إضافية بديلة ومبتكرة للمساهمة في تخفيف حدة التأثيرات السلبية للفقر على مجتمعات البلدان النامية وأنظمتها الاقتصادية ومعطيات الأمن الوطني لها. وحتى يُكتب النجاح لهذه الجهود يجب أن تأخذ طابعا دوليا وأن تكون على درجة عالية من التنسيق والانسجام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد نور الدين بن فريحة، رئيس وفد الجزائر.

السيد بن فريحة (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): يؤيد وفد بلادي البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل باكستان باسم مجموعة الـ ٧٧ وممثل بنن باسم مجموعة الدول الأفريقية. ونود أن نضيف بضعة ملاحظات.

تولي الجزائر أهمية خاصة للحوار الرفيع المستوى بشأن التمويل من أجل التنمية، علماً بأنها أسهمت إسهاما بناءً في الإعداد لمؤتمر المتابعة الدولي بشأن التمويل من أجل التنمية، لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، الذي سيعقد في الدوحة في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨. ويأتي انعقاد حوارنا الرفيع المستوى الثالث في سياق دولي يمر بمرحلة تحول بسبب الآثار المتعددة الجوانب للعولمة، وذلك أمر يظل يعكس اتجاها ثابتا يتمثل في الفوارق بين بلدان ومناطق العالم.

ولمؤتمر مونتيري قيمة كبيرة في تخطيطنا لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. فهو يوفر إطارا للسياسات المحلية والدولية. ونعتقد أن نظرة لسجل تنفيذ التمويل من أجل التنمية، على الرغم من الأمل والوعود التي يجسدها، تبيّن أن الطريق أمامنا طويل للوفاء بالتزاماتنا التي قطعناها على أنفسنا في مجال التمويل من أجل التنمية.

وبالتأكيد تم إحراز بعض التقدم في عدد من المجالات المتعلقة بالتمويل من أجل التنمية، في حين اتسم تنفيذ الشركاء لالتزاماتهم بالبطء في مجالات شتى. يجب علينا أن نضاعف جهودنا للتوصل إلى اتفاق بشأن السياسات التي يمكن أن تسهم في تحقيق أقصى درجات التنفيذ لتوافق آراء مونتيري للتعويض عن التأخر الحاصل في تنفيذه. وفي ذلك الصدد، ينبغي لأنشطتنا المشتركة أن تسعى إلى دعم وتعزيز ما تم تحقيقه من نتائج وإلى التنفيذ الكامل للالتزامات التي قُطعت في إطار توافق آراء مونتيري.

والقمة العالمية لعام ٢٠٠٥ أكدت بوضوح من جديد على أن توافق آراء مونتيري هو الوثيقة المرجعية للشراكة العالمية من أجل التنمية، التي تبقى الأساس لتحقيق النمو دون استثناء أحد. ولتحقيق ذلك يجب أن ننشئ شراكة عالمية إنمائية تسترشد بانضباط جماعي متعدد الجوانب يمكن أن ينظم تزايد الاعتماد المتبادل للاقتصادات والتأثيرات الخارجية والانعكاسات.

ولم تتم إعادة هيكلة البنيان المالي الدولي، إذ يتطلب ذلك مضاعفة الجهود الدولية لإعادة تنظيم الإدارة المالية الدولية لكي يتسنى لها ضمان الاستقرار في التمويل من أجل التنمية.

ونحن على اقتناع بأن الأمر يعود بشكل رئيسي للبلدان النامية في تعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية بغية تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وفي ذلك الصدد، بذلت الجزائر جهودا حثيثة في مجال التنمية، ونحن في الطريق إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية.

وترتبط نتائج الجهود المحلية لتعبئة الموارد المحلية ارتباطا وثيقا بالهيكل الحالي للإدارة المالية الدولية. وعلاوة على ذلك، لا تزال مسؤولية تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية موزعة بإجحاف كبير، والمساعدة الإنمائية الرسمية غير كافية على الرغم من إطلاق العديد من المبادرات منذ انعقاد قمة الألفية.

إن حشد التمويل الخارجي عن طريق زيادة تدفقات رأس المال الدولي إلى البلدان النامية، وتعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية لتصل إلى نسبة ٠,٧ في المائة المطلوبة من الناتج المحلي الإجمالي لاقتصادات البلدان المتقدمة النمو وتنفيذ الالتزامات بتخفيف الدين الخارجي شروط هامة جدا لمعالجة العقبات التي تعترض تعزيز التمويل من أجل التنمية. و لم تقترن الزيادة الاسمية للمساعدة الإنمائية الرسمية بإطار زمني يجعل من الممكن التنبؤ بهذه المساعدة، وبذلك الإسهام بشكل فعال في التنمية.

والزيادة الاسمية في المساعدة الإنمائية الرسمية لم يصحبها إطار زمني يمكن أن يجعل هذه المساعدة قابلة للتنبؤ بها لتسهم بفعالية في تحقيق التنمية.

وعلاوة على ذلك، مما يؤكد التنمية غير العادلة بين الشمال والجنوب التحويل الصافي للموارد المالية إلى بلدان الشمال. وينتج هذا الفائض التجاري من المعمار الحالي للنظام المالي الدولي وهو وسيلة للحماية من الأزمات التي يمكن أن تنشب في مجال التمويل الخارجي، وكذلك وسيلة للحفاظ على التوازن المالي للبلدان المعنية.

وعلى الرغم من التحسن في حالة الديون الخارجية لعدد من البلدان النامية، والفضل في ذلك يعود بصفة خاصة إلى الجهود المحلية والمبادرة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، لا تزال اقتصادات عدد كبير من البلدان النامية معرضة لأعباء الديون الإضافية وآثارها على التنمية.

ولا تزال البلدان النامية ضعيفة أمام الأزمات المالية والنقدية التي قد تكون لها آثار خطيرة على استقرار الاقتصاد الكلي. ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، أن تدعم وضع وتنسيق مبادئ توجيهية تقوم على نهج حصيف ويمكن الاتفاق عليها دوليا. وينبغي لهذه التدابير أن تسعى لحماية البلدان النامية من التقلبات المالية المتكررة. وعلاوة على ذلك، إن مشاركة جميع البلدان النامية في المؤسسات المالية التي ستعكس تمثيلا أكثر عدالة ستساعد، بلا شك، على تعزيز الملكية المحلية للقرارات الحاسمة الخاصة بالتنمية.

ومن الأهمية الحاسمة للبلدان النامية أن تؤدي التجارة الدولية دورها كقوة دافعة للتنمية عن طريق تعزيز الصلات بين التجارة والتنمية والتمويل. ولن يكون لتعليق المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف أثر إيجابي على الالتزامات المضطلع بها، ومن ثم لن تكون جولة الدوحة للمفاوضات جولة للتنمية.

وسيكون المؤتمر القادم لاستعراض توافق آراء مونتيري الذي سيعقد في الدوحة في عام ٢٠٠٨ فرصة مناسبة لتقييم التقدم المحرز، وتحديد الطريقة التي يمكن بها الارتقاء إلى مستوى التحديات المتصلة بتمويل التنمية، مع مراعاة الدروس المستفادة منذ مونتيري. وتوخيا لذلك، نطالب بتطوير التعاون والتنسيق بين جميع أصحاب المصلحة في ميدان التنمية، وتعزيز التفاعلات والمشاورات بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، وكذلك منظمة التجارة العالمية، بغية التماس أفضل السبل لتمويل التنمية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد فرانسيس بوتاغيرا، رئيس وفد أوغندا.

السيد بوتاغيرا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): يؤيد وفدي البيانات التي أدلى بها ممثلو باكستان باسم مجموعة

الـ ٧٧ والصين، وبنغلاديش باسم أقل البلدان نموا، وبنن باسم المجموعة الأفريقية.

وإذ نبدأ بالإعداد للمؤتمر الدولي للمتابعة المعني بتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، ترحب أوغندا بهذا الحوار الرفيع المستوى بوصفه عاملا حفازا ضروريا لإجراء مناقشة سياسية حاسمة في أثناء العملية التحضيرية.

وقد برز توافق واضح في الآراء بشأن الحاجة الملحة إلى زيادة تدفقات الموارد الإنمائية إلى البلدان النامية على نحو يمكن التنبؤ به ومستقر، عن طريق المساعدة الإنمائية الرسمية والتجارة وتخفيف عبء الدين والاستثمار المباشر الأجنبي، إذا أريد للبلدان النامية أن تحرز أي تقدم مستدام نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. والواقع أن ذلك كان هو الهدف الذي اتفق عليه في مونتيري. وينصب اهتمام المجتمع الدولي اليوم على كون أن هذا التدفق لا يحدث بالسرعة الكافية. ويؤيد وفدي تمام التأييد موقف مجموعة الـ ٧٧ القائل بأن هناك حاجة ماسة لمعالجة العجز في تنفيذ توافق آراء مونتيري، وتركيز اهتمامنا على المسائل التي لم تعالج على نحو كاف في مونتيري.

ويرتكز توافق آراء مونتيري على فهم أن هناك عهدا عالميا بين البلدان النامية وشركائها الإنمائيين لا يتنصل فيه أي طرف من المسؤولية عن الوفاء بالتزاماته. وفي ذلك الصدد، يتعين على البلدان النامية أن تبذل جهودا متزايدة لتحسين حالتها وتعبئة مواردها المحلية، في مسعاها لإجراء إصلاحات سياسية وتحسين الحكم.

ومن ناحية أخرى، ينبغي أن يدعم المجتمع الدولي، ولا سيما الشركاء الإنمائيون، أيضا جهود البلدان النامية بطريقة حسنة التوقيت وذات كفاءة. إلا أن ما يحدث في واقع الحال هو خليط من الركود والتقدم في بعض المجالات، مع نقص حاسم الأهمية في الأعمال في مجالات أخرى.

وتتشاطر أوغندا الرأي المشترك القائل بأن البلدان النامية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميتها، وأنه ينبغي لها أن تنظر إلى مواردها المحلية على أنها المصدر الأول لتمويل التنمية. وعلى ذلك، يتمثل دور الدولة في تسهيل تدفق الاستثمار والتجارة، والاضطلاع بالتنمية الاجتماعية، وإنشاء الهياكل الأساسية.

وأوغندا، شأنها في ذلك شأن العديد من البلدان النامية الأخرى، حاولت أن تفي بالتزامها باعتماد استراتيجيات وطنية شاملة لبلوغ غايات الأهداف الإنمائية للألفية، وتنفيذ تلك الاستراتيجيات بطريقة شفافة. ويتضمن هذا وضع استراتيجيات إنمائية وطنية تقوم على أساس الأهداف الإنمائية للألفية، وتشكل هذه الاستراتيجيات الآن أساس تخصيص كل الموارد الإنمائية المعبأة داخليا أو خارجيا على حد سواء.

ولتعزيز فعالية هذه الموارد، تكفل أوغندا وجود أنظمة سوقية معقولة وعادلة وشفافة ومستقرة للمستثمرين الخاصين. وتم وضع سياسات إنمائية مرسومة جيدا تبين بوضوح الموارد اللازمة لكل إجراء يتعين اتخاذه.

وتبذل الحكومة الآن جهودا مستمرة لجعل الاقتصاد المحلي أكثر جاذبية للمستثمرين، بتوجيه الجهود نحو تنمية قطاعات النقل والطاقة والاتصالات.

وتجري الآن دراسة إمكانية استخدام الائتمان الصغير في معالجة الفقر بنجاح متزايد. ونرى أن من شأن تنمية صناعة التمويل الصغير أن يساعد على توفير الموارد اللازمة للتنمية، بإدخال المجتمعات الريفية في إطار المشاركة المجتمعية الوطنية. وتسعى حكومتي أيضا إلى توسيع القاعدة الضريبية وفرض ضرائب تصاعدية في محاولة لتنمية القدرة

على جمع الموارد المحلية من أجل التنمية. وإشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني عامل أساسي لزيادة إنتاجية الاقتصاد.

وتحول محط الاهتمام الدولي الآن من الاضطلاع بالتزامات إلى كيفية تنفيذ الالتزامات المضطلع بها من قبل. وهذا مجال حاسم الأهمية لم يعالج على نحو كاف في توافق آراء مونتيري. ففي وقت مونتيري، لم تكن هناك التزامات معلقة بشأن التمويل يمكن مناقشتها. إلا أنه منذ مونتيري، تم التعهد بقدر كبير من الدعم للبلدان النامية عن طريق الالتزامات التي اضطلع بها الشركاء الإنمائيون. وما زال يتعين تنفيذ قدر كبير من ذلك الدعم؛ والباعث الرئيسي على القلق يتعلق الآن بمدى سرعة الوفاء بذلك.

وفي حين استمر الاتجاه المتمثل في حدوث زيادات هامة في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، ما زال معظم الزيادات الملحوظة يتخذ شكل المعونة الطارئة، وتخفيف عبء الدين، والمساعدة التقنية، مما لا يعني بالضرورة وجود تحويلات مالية إلى البلدان النامية. وهذه نقطة أخرى تثير قلقا شديدا لدى البلدان النامية تذكرنا بالسؤال عن نوع التدفقات الذي يمكن اعتباره معونة إنمائية. ومع ذلك، ما زالت المستويات الحالية والمتوقعة للمساعدة الإنمائية الرسمية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ أقل من الأهداف المرجوة.

وثمة حاجة إلى إيجاد آلية محددة لمتابعة الالتزامات التي اضطلع بها الشركاء الإنمائيون، مع إمكانية مساءلتهم عن أوجه النقص في الالتزامات بزيادة المعونة المقدمة إلى البلدان النامية. وينبغي عدم جعل البلدان النامية تُرسي خططها الإنمائية على أساس توقعات زائفة. وينبغي أن تكون المساءلة مطلبا لكلا الجانبين في العهد الإنمائي العالمي. ولم لا تكون كذلك؟

ونرى أن للأمم المتحدة دورا أساسيا تضطلع به في دعم رؤية البلدان النامية وخططها، ومساعدتها على بناء القدرات والمهارات والمؤسسات اللازمة لتعبئة الموارد المحلية. وفي الوقت ذاته، ينبغي أن تواصل الأمم المتحدة عن طريق مجلسها الاقتصادي والاجتماعي، رصد الجهود المبذولة لزيادة المعونة المقدمة إلى البلدان النامية، ولا سيما فعالية هذه المعونة.

وما فتئت جولة الدوحة الإنمائية للمفاوضات التجارية، على الرغم مما صادفته من نكسات وتعليق، تتيح فرصة فريدة لدعم التنمية وينبغي عدم السماح بأن يكون مصيرها الفشل. وما برح رئيس جمهوريتي، فخامة السيد يوويري كاغوتا موسيفيني يقول على الدوام أننا لسنا بحاجة إلى المعونة، وأن ما نحتاجه هو التجارة وإمكانية الوصول إلى الأسواق. فالتجارة هي أهم أداة لتوليد النمو، لأن الدخل المتأتي عن طريق التجارة شكل مستدام من التمويل اللازم للتنمية. بيد أن بلدانا نامية عديدة ما زالت متخلفة في ميدان التجارة، ولا سيما أقل البلدان نموا التي تمثل البلدان غير الساحلية من بينها أشد البلدان حرمانا.

وفي السنة الماضية، تعهدت البلدان المتقدمة النمو بالعديد من الالتزامات المتعلقة بالمساعدة من أجل التجارة الرامية إلى مساعدة البلدان النامية على تعزيز قدرتها على التصدير. غير أن الوفاء بتلك التعهدات لا يمثل سوى جانب واحد من الصورة. فكفالة حرية الوصول إلى أسواق التصدير تشتد الحاجة إليها وما زالت بانتظار استئناف جولة الدوحة للمفاوضات التجارية واستكمالها بنجاح تحت إشراف منظمة التجارة العالمية.

وللبلدان النامية إمكانات هائلة لتعبئة الاستثمار الناجم عن ازدياد المهاجرين من أبنائها. وستشكل تحويلات المهاجرين ثاني أكبر مصدر لتدفقات رأس المال بعد

الاستثمار الأجنبي المباشر. غير أن تلك الإمكانات لا تتم الاستفادة الكاملة منها بسبب العوائق القانونية والتمويلية التي تعرقل تحويلات المهاجرين وما يقومون به من تدفقات مالية أخرى. غير أن هذه الآليات ينبغي ألا تُقترح، بينما نواصل السعي إلى إيجاد مصادر بديلة لتمويل التنمية، باعتبارها الحل النهائي لتمويل التنمية، بدلا من الأشكال التقليدية للمساعدة الإنمائية الرسمية، وتخفيف عبء الديون أو التدابير المرتبطة بالتجارة التي ستساعد على تعزيز النمو في البلدان النامية.

ويتيح التعاون بين بلدان الجنوب فرصة ممتازة للبلدان النامية كي تحشد الموارد، سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي. وسيعزز التعاون بين بلدان الجنوب إمكانات الاقتصادات الناشئة في الجنوب من أجل توفير التمويل للتنمية، سواء باعتبارها أطرافا مانحة أو من خلال التجارة.

وأود أن أختتم بياني بالتشديد على أن الإقرار بضرورة النظر الجدي في إيجاد مصادر بديلة لتمويل التنمية قد أصبح بالفعل أولوية قصوى. وكل عام نضيعه في بذل جهد لتوفير التمويل من أجل التنمية يشكل زيادة في ما نحتاجه من موارد في الفترة التي تفصلنا عن عام ٢٠١٥. وينبغي لهذا الحوار الرفيع المستوى أن يمكن من حشد إرادة المجتمع الدولي لاتخاذ إجراء حاسم بشأن هذه المسألة الهامة المتمثلة في التنمية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد هندي عبد اللطيف، رئيس وفد الجماهيرية العربية الليبية.

السيد عبد اللطيف (الجماهيرية العربية الليبية): يؤيد وفد بلدي بيان باكستان نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وبيان بنن نيابة عن المجموعة الأفريقية.

لقد كان تقرير السيد الأمين العام عن متابعة تنفيذ توافق آراء مونتيري وما تحقق من تقدم وما حدث من إخفاقات في إصلاح النظام والبنيات المالي الدولي واضحا ودقيقا وشاملا. وترابط هذا التقرير مع التقارير المتعلقة بأزمة الدين الخارجي والتنمية والتجارة الدولية والتقارير الأخرى ذات الصلة. كل هذه التقارير تؤكد على أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لم يترجم على أرض الواقع؛ خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء. فعلى الرغم من أن اقتصادات عدة بلدان نامية قد سجلت أداء جيدا عام ٢٠٠٦، فإن بلدانا نامية كثيرة أخرى لا تزال شديدة التأثر بالتغيرات المتسارعة للأسواق المالية وأسعار المواد الأولية. فقد تأكد للجميع بأن الأزمات التي تتعرض لها الأسواق المالية العالمية تمثل أضرارا عابرة للحدود، تؤثر سلبا على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان النامية بل، وأصبح الاقتصاد العالمي رهينة لها. ولا يكفي تدخل المصارف المركزية في الدول المتقدمة النمو الرئيسية لتعديل السياسات النقدية لمعالجة الاختلالات الهيكلية في النظام المالي العالمي، بل أصبح من الضروري إيجاد نظام دولي متعدد الأطراف تشارك فيه الدول النامية بفعالية لتحقيق التوازنات المطلوبة على مستوى الاقتصاد الكلي في الدول النامية والدول المتقدمة النمو على السواء.

إن متابعة تنفيذ توافق آراء مونتيري يحتاج إلى آلية فعالة متعددة الأطراف، وبناء شراكة تدفع بالتعاون بين الدول النامية والمتقدمة النمو إلى الأمام، وتربط السياسات والإجراءات التنفيذية للتمويل والمديونية والتجارة بالمنظور الإنمائي، آخذة بالاعتبار البعد الإقليمي لتنفيذ هذا التوافق، وتعمل على بناء علاقات جديدة بين منظومة الأمم المتحدة، ومؤسسات ”بريتون وودز“، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية، والقطاع الخاص.

وفي هذا الإطار، نقدر تقديرا عاليا الاجتماع الهام والحوار الرفيع المستوى بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسات المالية والتجارية الدولية بشأن تمويل التنمية، الذي عقد في نيويورك في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، ونأمل أن يستمر هذا العمل بمشاركة فعالة من جميع أصحاب المصلحة في التنمية، ومن خلال تطبيق المعايير التي ننادي بها جميعا: أي الحكم الصالح، والكفاءة في الأداء، والشفافية، والمحاسبة، والمكافحة الفعالة للفساد عن طريق تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة ذات الصلة.

لقد شهدت العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف في مجال تمويل التنمية منذ مؤتمر مونتيري عام ٢٠٠٢ تطورات، وواجهت تحديات تحتاج إلى تقييم مسؤول من أجل اقتراح الحلول، وابتكار آليات تعطي زخما لأعمال مؤتمر الدوحة القادم بشأن تمويل التنمية، الذي نأمل أن تصدر عنه قرارات تؤكد على الالتزام بتنفيذ ما يتفق عليه، وعلى إنشاء آلية حكومية للتنفيذ والمتابعة كما اقترحنا آنفا.

إن جولة الدوحة للمفاوضات بشأن التنمية قد دخلت في طريق مسدود بسبب تمسك الدول المتقدمة النمو بمواقفها تجاه التجارة الحرة من أجل التنمية. ونحن ندعو شركاءنا في التنمية إلى التعاون وتقدير مصالحنا المشتركة والعمل على إتاحة الفرصة من جديد لبناء نظام تجاري دولي أكثر توازنا وعدالة، تُفتح فيه الأسواق أمام تجارة الدول النامية بعيدا عن المعايير المزدوجة والانتقائية.

إن اهتمام بلادي بالأوضاع الاقتصادية في أفريقيا ينبع من انتمائنا إلى هذا المجال الجغرافي السياسي، بالإضافة إلى انتمائنا العربي والمتوسطي. وقد لاحظنا باهتمام تركيز نشاط منظومة الأمم المتحدة، خاصة في اللجنة الثانية، على ما تواجهه القارة الأفريقية من صعوبات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بسبب التشوهات العميقة في الاقتصاد السياسي الأفريقي، والعنف، وعدم الاستقرار باعتبارها عوامل معيقة للتنمية.

ولعل التقرير الذي صدر أخيرا عن بعض المنظمات غير الحكومية تحت عنوان ”بلايين أفريقيا الضائعة“ والذي خلص إلى أن ما فقدته أفريقيا بسبب الصراعات المسلحة خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٥ ناهز ٣٠٠ بليون دولار متجاوزا ما تلقته من مساعدات تقريبا، يمثل دعوة ملحة لنا جميعا، ونحن الأفارقة بشكل خاص، لكي تكون نظرتنا إلى تمويل التنمية أكثر اتساعا وشمولا من مجرد طلب التسهيلات المالية أو المساعدات.

ونقدر عاليا مبادرة السيد الأمين العام بان كي - مون، بإنشاء الفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية في أفريقيا الذي سيقوم بعمل مباشر لإيصال المساعدة المتعلقة بالمشاريع الصحية والتعليمية والبنى الأساسية والزراعة والأمن الغذائي. وهذا يتطلب توفير المناخ المناسب لتحقيق النمو الاقتصادي على المستوى القطري والإقليمي بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية الأجنبية التي سجلت تراجعا للأسف سنة ٢٠٠٦، مع احتمال استمرار تقلصها إذا لم تصحح الدول المانحة موقفها تجاه هذا المكون الأساسي لتمويل التنمية.

نرحب بالتقرير الذي صدر مؤخرا عن البنك الدولي حول نتائج عمل فريق خبراء البنك الذي كلف بإعداد تقييم لدور البنك الدولي في تمويل القطاع الزراعي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

لقد أبرز هذا التقرير المهم أن البنك أهمل بشكل واضح وثابت المشاريع الزراعية ولوقت طويل، وأقر ضمنا بفشل سياسته التي ترتكز على إبعاد القطاع العام عن القطاع الزراعي وتسليمه للقطاع الخاص، والتي فرضها المصرف على حكومات الدول الأفريقية خلال عقدي الثمانينات

والتسعينات من القرن الماضي، مع تخفيض في حجم تمويلاته من ٤١٩ مليون دولار عام ١٩٩١ إلى ١٢٣ مليون دولار عام ٢٠٠٠. وعندما بدأ يدرك فداحة نتائج سياسته بدأ برفع حجم تمويلاته إلى ٢٩٥ مليون دولار عام ٢٠٠٥ و ٦٨٥ مليون دولار عام ٢٠٠٦. وقد أكد التقرير على ضرورة أن تقوم الحكومات الأفريقية بتخصيص الجزء الأكبر من الإنفاق العام لقطاع الزراعة. إن هذا إقرار بصواب ما ندعو إليه كدول أفريقية ودول نامية بعدم التسليم بالوصفات الجاهزة من خبراء المانحين ومشروطياتهم، بل يجب احترام نمط الملكية الوطنية، والأولويات التنموية للدول، وظروفها الداخلية والإقليمية.

إن بلادي كدولة نامية تدرك جدوى التعاون بين بلدان الجنوب وبعضها البعض وضرورة توسيعه، خاصة في المجالات التمويلية والتجارية والاستثمارية والعلمية والفنية. ونأمل أن يأتي اليوم الذي يكون هذا التعاون فيه أساسيا وليس فقط مجرد مكمل للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب، مع التأكيد على مسؤولية الدول المتقدمة عن تنفيذ التزاماتها وتفعيل وعودها، خاصة من قِبَل مجموعة الثمانية.

كما ندعو المؤسسات المالية وشركاءنا في التنمية بشكل عام إلى دعم التعاون المتعدد الأطراف بتطوير آلياته داخل منظومة الأمم المتحدة وبخلق آليات مبتكرة للتمويل في مشاريع متعددة الأطراف. ونشيد بالمبادرات التي قامت على مستوى المجموعات العربية والأفريقية والآسيوية والأمريكية اللاتينية والإسلامية في مجال التمويل، خاصة الصغير والمتوسط، من خلال مؤسسات مالية إقليمية ودولية مثل مصرف التنمية الأفريقي ومصرف التنمية الإسلامي.

نلاحظ بانزعاج من جهة أخرى، زيادة صافي التدفقات المالية سنة ٢٠٠٦ من البلدان النامية نحو البلدان المتقدمة وللسنة العاشرة على التوالي. هكذا يشجع البنيان المالي الدولي السائد والظروف التنموية السيئة والفساد في كثير من بلدان الجنوب على هذا التدفق المتزايد الذي وصل إلى ٠,٦ تريليون دولار أمريكي للفترة المذكورة. كما يلاحظ بأن التدفقات المالية الخارجية نحو البلدان النامية حتى وإن ارتفعت إلا أنها اتجهت بشكل رئيسي نحو ١٢ دولة بنسبة تصل إلى ٧٠ في المائة، وأساسا في قطاع الخامات وخاصة النفط، أو سوق السندات والأسهم. ولهذه الأخيرة حساسية خاصة تجاه المخاطر الخارجية وتقلباتها، ولا بد من النظر إليها بحذر شديد لأنها في كثير من الأحيان تمثل مضاربات انتهازية وليس توجها مستقرا.

إن الاستثمار الخارجي الأجنبي المباشر رافد مهم من روافد التمويل الإنمائي في البلدان النامية عموما لكون الموارد المالية المحلية لأغراض التنمية محدودة، ومعدلات الادخار ضعيفة والأسواق المالية ناشئة. وكم سيكون مفيدا للتنمية لو ابتكر ترتيب دولي من شأنه طمأنة المستثمرين للاستثمار في البلدان النامية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد جورج أوربينا أورتيغا، رئيس وفد كوستاريكا.

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): يود وفدي أن يشكر المنظمة على عقد هذا الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية. ومن المهم أن تحدد متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية التي ستعقد في قطر مدى التقدم الذي أحرز منذ توافق آراء مونتيري حتى الآن وأن تؤكد من جديد غاياته وأهدافه. ومن الأهمية بمكان أن يستحدث المؤتمر وعمليته التحضيرية أفكارا جديدة ونهجا جديدة تكفل إحراز تقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي هذا السياق، أود أن أشير بصفة خاصة إلى الحالة في البلدان متوسطة الدخل فيما يتعلق بالتعاون التقني والمالي الدولي. ومن نتائج التقدم المحرز بسبب هذه الجهود، وهو تقدم ما زال حديث العهد، أن بلدي يعاني خفضا منهجيا وتدريجيا في الموارد المتلقاة ضمن سياق التعاون الدولي من أجل التنمية. وبصفة عامة، تميل البلدان المتقدمة نموا إلى استبعاد كوستاريكا وغيرها من البلدان التي في ظروف مماثلة من قائمة البلدان المستفيدة من المساعدة الدولية ومن آليات الإعفاء من الدين التي أنشأتها المؤسسات المالية الدولية.

وليست حالتنا فريدة. فقد حدثت بالرغم من أن نسبة ٣٠ في المائة من سكان العالم الذين يعيشون على أقل من دولارين في اليوم، وفقا لتقرير أصدره البنك الدولي عام ٢٠٠٧، ما زالت تقيم في البلدان متوسطة الدخل.

ومن الضروري في رأينا أن نتجاوز مفهوم الناتج القومي الإجمالي، لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار عددا من العوامل التي تؤثر في عملية التنمية، كمستويات التفاوت والعيوب الاجتماعية والمؤسسية والإنتاجية. وهكذا يجب علينا أن نراعي متغيرات أخرى حين ننظر فيمن يتلقى الائتمان والمساعدات الدولية، كالعوامل المتعلقة بالجهود الجاري بذلها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والإنجازات التي تتم في هذا الصدد.

تلك العناصر وغيرها من الأمور المرتبطة بالتجارة والاستقرار المالي والإدارة الديمقراطية تتسم بأهمية كبرى فيما يتعلق بموضوع تمويل التنمية. وهي مبينة في تقريري المؤتمرين الدوليين المعنيين بالتعاون الإنمائي مع البلدان متوسطة الدخل اللذين عقدا هذا العام في إسبانيا وفي السلفادور. ونوصي الوفود بقراءة هذين التقريرين والنظر فيهما.

وتتسم المصادر المبتكرة للتمويل بأهمية خاصة لوفدي. وقد دخلت تلك المصادر تدريجيا إلى المناقشة الشاملة لهذا الموضوع وتعترف معظم الدول الأعضاء الآن بأنها تمثل جانبا هاما من تمويل التنمية. وعليه، أود أن أطرح مرة أخرى مبادرة حكومة كوستاريكا المعروفة باسم توافق آراء كوستاريكا على الجمعية لتنظر فيها. وهذه آلية تمويل مبتكرة وليس القصد منها أن تحل محل المساعدة الإنمائية الرسمية بل أن تكملها. ويناشد توافق آراء كوستاريكا جميع البلدان النامية أن تبذل قصارى وسعها لاستثمار مواردها العامة المحدودة في تلبية الاحتياجات الاجتماعية الأشد إلحاحا، بما فيها الاحتياجات المحددة في الأهداف الإنمائية للألفية، وأن تخفض نفقاتها العسكرية. وبالمثل، يناشد توافق آراء كوستاريكا البلدان المانحة آن تدرج في برامجها للمساعدة الإنمائية الرسمية حوافز معينة لتعويض البلدان النامية التي تبذل، بطريقة مستدامة يمكن التحقق منها، جهودا فعالة للدخول في استثمارات اجتماعية وتخفيض النفقات العسكرية.

ولا يخامر كوستاريكا أي شك في وجود شواغل أمنية مشروعة في بلدان نامية معينة تبرر النفقات العسكرية وفقا لتلك الشواغل. ولكننا نقول ردا على ذلك إننا يقلقنا أن العالم حقق في عام ٢٠٠٦ رقما قياسا جديدا – وهو إنفاق ١,٢ تريليون دولار على النفقات العسكرية. وكان بوسعنا أن نحقق بعشر تلك الموارد فحسب الهدف المحدد لعام ٢٠٠٦ لجميع الأهداف الإنمائية للألفية ولكل البلدان في العالم.

ونود أن نغتنم فرصة تجمعنا في هذا الحوار الرفيع المستوى لكي نطلب إلى البلدان المانحة أن تنشئ آليات لتخفيض حجم الدين الخارجي، إما بالإلغاء أو بإعادة التفاوض لاستبدال الديون أو تقديم إسهامات غير قابلة

للسداد، أو قروض بأسعار فائدة معانة للمكافأة على عوائد السلام وحفز البلدان على ذلك.

ونحث المجتمع الدولي على بث الحياة في توافق آراء كوستاريكا. وينبغي أن يكون مفهوما أن توافق الآراء هذا لا يرمي إلى إيجاد شروط مستحيلة، وإنما يسعى إلى توفير حوافز لإدارة أخلاقية أكبر للموارد العامة المتاحة.

وأخيرا، نأمل أن يصبح ما ذكرته الوفود في هذه الجلسة العامة وفي الموائد المستديرة الست لهذا الحوار مدخلات هامة في المراحل التحضيرية للدوحة، ونتعهد بالالتزام بالعمل من أجل إنجاح ذلك المؤتمر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد دانييل كارمون، رئيس وفد إسرائيل.

السيد كارمون (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أهنئ الرئيس على قيادته للجمعية العامة، وأن أشكره على عقد هذا الحوار الرفيع المستوى الهام بشأن تمويل التنمية.

منذ اعتماد توافق آراء مونتيري لعام ٢٠٠٢ في إطار المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، تحسنت إدارة الاقتصاد الكلي والإدارة المالية في غالبية البلدان النامية. ويمكننا أيضا أن نلمس تحسينات أخرى في تقدم تنمية القطاع المالي ومؤشرات الدين الخارجي. وبهذا، حدث ارتفاع موثق في نصيب الفرد من النفقات الاجتماعية، وانخفض عدد الفقراء بين إجمالي تعداد السكان في العالم، وتوسعت برامج تخفيف عبء الدين، وأتيحت فرص أكبر للاستثمار.

وتضطلع الأمم المتحدة بدور ريادي في تنسيق الجهود المالية للمجتمع الدولي لكفالة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وعلى وجه الخصوص القضاء على الجوع والحد من الفقر.

وتماشيا مع هذه الجهود، ضاعفت إسرائيل أعمالها في ميدان تمويل التنمية، في شكل شراكات داخل منظومة الأمم المتحدة، وعن طريق شراكاتها التعاونية وبرامجها الثنائية التي يديرها الماشاف – مركز التعاون الدولي التابع لوزارة خارجية دولة إسرائيل – وفي شكل عمليات صرف للمساعدة الإنمائية الرسمية.

وتعرب إسرائيل عن دعمها القوي لتوافق آراء مونتيري الذي ينم عن نهج إنمائي واسع النطاق، يتضمن سياسات سديدة للاقتصاد الكلي بغية إدامة المعدلات المرتفعة للنمو الاقتصادي، والعمالة الكاملة، والحد من الفقر، وتحقيق الاستقرار في الأسعار، والحسابات المالية والخارجية المستدامة. وعلاوة على ذلك، سعى توافق آرء مونتيري إلى السير بنا معا إلى الأمام في كفالة القضية المشتركة الأساسية للأمم المتحدة وهي إيجاد شراكة عالمية حقيقية يمكن أن يعمل المجتمع الدولي في إطارها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

وبعد أن وصلنا الآن إلى النصف الثاني من الإطار الزمني المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يزداد الإحساس بالحاجة إلى توافق الآراء. إلا أنه نظرا لتخلفنا في التقيد بالجدول الزمني، تأمل إسرائيل في أن تضطلع الدول الأعضاء بتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في توافق آراء مونتيري بنشاط متجدد، بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الموعد المحدد.

وحيث أن تمويل التنمية يعتمد بشدة على تعبئة الأموال المحلية والدولية على حد سواء من أجل التنمية، ينبغي أن تظل كفاءة السياسات الاقتصادية الكلية السديدة، وتماسكها، واتساقها في البلدان النامية في عداد الأولويات. ومن شأن مناخ الاستثمار الجذاب والمستقر والذي يمكن

التنبؤ به الناتج عن ذلك أن يعزز تدفقات رأس المال المنتج إلى الداخل.

وعلى الصعيد المحلي، ينبغي توجيه السياسات والآليات الوطنية نحو اجتذاب استثمارات القطاع الخاص وبناء اقتصاد سوقي. وبالمثل، ينبغي إزالة العقبات التي تعترض سبيل النمو، في ضوء أهمية التجارة والاستثمار للاقتصاد السوقي القوي. فهذه السياسات لا تجعل السوق أكثر جاذبية للمستثمرين فحسب، بل إنها تتميز أيضا بأنها توفر الحماية ضد الفساد وتساعد على تسهيل الحكم الصالح وتنفيذه.

وبالإضافة إلى المعونة الثنائية والبرامج المضطلع بها عن طريق ماشاف، تدعم إسرائيل بنشاط المبادرات الدولية مثل برامج المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي وبرنامج مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لتخفيض الديون. وقد شاركت إسرائيل بالفعل في هذه المشاريع في عدد من البلدان الأفريقية، وستواصل النظر في عمليات إضافية لتخفيف عبء الدين في حدود ما تسمح به الموارد.

ونتطلع إلى مؤتمر متابعة المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية الذي سيعقد في الدوحة، قطر، في عام ٢٠٠٨، وسيوفر محفلا للدول الأعضاء لإعادة توجيه تعاونها وزيادة فعاليته. وبغية المحافظة على روح مونتيري علينا أن نتحرك معا بتوافق الآراء وأن نعيد تأكيد التزاماتنا.

وإسرائيل، بوصفها اقتصادا بازغا سابقا يتحرك الآن نحو الانضمام إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تسلم بأهمية توسيع آفاق التجارة في ميدان التنمية الاقتصادية. وإسرائيل، شأنها شأن سائر البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تتشاطر التمسك بالقيم الأساسية للأسواق المفتوحة والتعددية الديمقراطية. وإسرائيل مستعدة للامتثال للأنظمة المعمول بها في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وقادرة على ذلك، ويمكنها أن تقدم مزايا متبادلة أكبر بالإسهام في عمل الهيئات الفرعية.

وفي هذا الشأن، تشجع إسرائيل البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على زيادة عمليات صرف المساعدة الإنمائية الرسمية. فهذه المساعدة تكملة هامة للموارد المحلية والمصادر الأخرى لتمويل التنمية، ولديها القدرة على تنشيط وزيادة الموارد الخاصة الآتية من المصادر المحلية والدولية. و بالمثل تضطلع إسرائيل بالتزام طويل الأمد تجاه أفريقيا وأقل البلدان نموا، وقد بدأت أول شراكة لها في غانا في عام ١٩٥٧. وكما ذكرت في هذه القاعة قبل أيام قليلة (انظر A/62/PV.28)، ستواصل إسرائيل تقييم هذه الشراكات وبلورتها في ضوء التطورات العميقة الحاصلة في القارة.

ونحن نتابع باهتمام جولة الدوحة الإنمائية، ونشجع على اختتام تلك المفاوضات بأسرع ما يمكن. ويتوقف نجاح هذه الجولة على التوصل إلى نتيجة متوازنة. والتجارة هي المصدر الخارجي الرئيسي لتمويل التنمية، وتعزيز النمو الاقتصادي والعمالة في البلدان النامية والبلدان الشريكة على حد سواء.

وفي العام القادم سيحتفل ماشاف – مركز التعاون الدولي التابع لوزارة خارجية دولة إسرائيل – بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائه. وقد عمل ماشاف منذ إنشائه في شراكة مع ما يزيد على ١٢٠ بلدا، ومع المنظمات الدولية، والمجتمع المدني، وقطاع الأعمال التجارية، في برامج ترمي إلى المساعدة في التصدي للتحديات الإنمائية في مجالات مثل الأمن الغذائي والزراعة والمياه ومرافق النظافة العامة والتعليم والمنظور الجنساني، والتنمية المجتمعية، والصحة العامة.

وتؤكد إسرائيل على ضرورة المشاركة الواسعة من جانب جميع أصحاب المصلحة في تنمية كل بلد، وتشجع جميع قطاعات المجتمع على الاضطلاع بدورها.

والشراكات القائمة على مشاركة القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني مهمة لجهود زيادة ملكية تخطيط التنمية ومبادراتها وأهدافها.

وبعد سبع سنوات من بداية القرن الحادي والعشرين، فإن إعادة تشكيل الهيكل المالي الدولي لكي يستجيب للتغيرات العميقة التي طرأت على الاقتصاد العالمي، ما زالت تمثل جدول أعمال هام، مع أنه لم ينجز بعد. فالاقتصاد العالمي يتطور ويشهد تغيرات سريعة، مما يعني أن تحديات وفرص العولمة باتت ماثلة أمامنا بالفعل.

وإذ نتطلع إلى مؤتمر الدوحة في عام ٢٠٠٨، فإن ذلك يعيد إلى الأذهان التزامنا ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ومع أن عددا من المبادرات والشراكات قد أطلق لتحقيق تلك الأهداف، فإننا بروح الشراكة الحقيقية المكرسة في توافق آراء مونتيري يمكن أن نتغلب على التحديات والعقبات التي نواجهها جماعيا وأن ينجز الجميع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد كلود هيلر، رئيس وفد المكسيك.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): وفد بلدي يشكر الرئيس على عقد هذا الاجتماع الهام وعلى التزامه بعملية متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية. وتحت قيادته، وبمساعدة سفيري مصر والنرويج كميسرين، سوف نحقق بالتأكيد نتائج جوهرية وسنمضي قدما بالعملية على الطريق إلى مؤتمر الدوحة.

وفضلا عن ذلك، فإن وفد بلدي يؤيد البيان الذي أدلى به بالنيابة عن مجموعة ريو وفد شيلي بصفته منسقا للفريق العامل المخصص المعني بتمويل التنمية. كما أننا نشكر الجمهورية الدومينيكية بصفتها الأمين الحالي للمجموعة.

ويشكر وفد بلدي كذلك الأمين العام على تقريره (A/62/217) عن تنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية. وتقدم تلك الوثيقة رؤية مستكملة ومتوازنة وشاملة لحالة مختلف فصول توافق آراء مونتيري، وكانت مفيدة في التحضير لمشاركتنا في اجتماعات المائدة المستديرة. ونلاحظ أنها ستقدم مساهمة هامة في المناقشات الموضوعية التي ستتوج بمؤتمر الدوحة.

وترى المكسيك أن نتيجة العملية التي نضطلع بها يجب أن تكون النهوض بالاستراتيجيات والإجراءات الأكثر فعالية، على جميع الجبهات، لتوليد وتعبئة الموارد على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، الضرورية لتهيئة بيئة اقتصادية مؤاتية على جميع المستويات، والتي تمكننا من النهوض بالتنمية المستدامة.

ومن أجل تحقيق ذلك، تعتقد المكسيك أن مناقشاتنا يجب أن تعتمد مبدأ المرونة. ونحن في منتصف الطريق بين قمة الألفية وعام ٢٠١٥، ونعلم بالتأكيد أن التقدم المحرز نحو تحقيق التنمية للجميع كان متفاوتا وغير كاف. وبالتالي، ترى المكسيك أن علينا أن نواصل شق الطريق، وألا يغيب عن بالنا أن الهدف ليس تحقيق حدث بحد ذاته، بل أن تحقق جهودنا أكبر أثر ممكن.

ويعتقد وفد بلدي أن المناقشات التي سنمضي بها قدما ستكون أكثر ثراء لو نظرنا في العوامل التالية. يجب أن تكون العملية التحضيرية ومؤتمر الدوحة ذاته شاملين وأن يشارك فيهما بنشاط كل الأطراف الفاعلة ذات الصلة بتمويل التنمية، وأعني بذلك المؤسسات المالية الدولية؛ والكيانات الإقليمية ودون الإقليمية؛ والمجتمع المدني، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص والمنظمات

الاجتماعية؛ والوكالات الدولية المتخصصة في قضايا ذات صلة بالتنمية، في داخل الأمم المتحدة وخارجها.

وبالمثل، فإن المكسيك توصي بأن نفكر بعناية في أنسب موعد للمؤتمر بغية تحقيق أكبر الأثر.

وتعتقد المكسيك أنه نظرا للمستوى التقني الرفيع للمناقشة، لا يمكن عمليا استيفاء المناقشة أو حتى مناقشة أقسام التوافق بالقدر المطلوب. وعقد اجتماعات المائدة المستديرة، كتلك التي أنشئت لهذه المناسبة، سيكون مفيدا إلى حد كبير، ولكنه من دون شك لا يكفي. ولذلك، يعتقد وفد بلدي أن المشاورات، بما فيها المشاورات على مستوى الخبراء، لا غنى عنها خلال التحضير لمؤتمر الدوحة، ليتسنى تناول كل قسم من أقسام توافق آراء مونتيري منفردا مع أخذ مسائل جديدة ذات صلة متزايدة بالتنمية بعين الاعتبار.

وتعتقد المكسيك أنه من غير المستصوب إعادة التفاوض على مضمون توافق آراء مونتيري. ونحن نرى أن تلك الوثيقة تعكس الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي لإرساء أساس قوي للتنمية من منظور عريض. وأهم إنجاز محمود حققته الوثيقة ربما كان صقل تلك الإرادة المشتركة، مع التشديد على إمكانيات إيجاد عناصر مشتركة في تنوعنا.

ومن هذا المنطلق، نعتقد أن مراجعة توافق آراء مونتيري لن يكون مفيدا إلا إذا كان الغرض تعزيز هذه الرؤية المشتركة وتجديدها. ولذلك، فإن المكسيك تعتقد أنه ليس المهم استعراض ما تحقق في أنجاز الأهداف المتفق عليها وتجديد التزامنا فحسب، بل أيضا إدراج مواضيع ذات أهمية استراتيجية.

ولذلك، تعتبر المكسيك من الضروري إقامة تنسيق ملائم بين مختلف المبادرات والاجتماعات المستقبلية التي تتناول بنودا ذات صلة بالتنمية. ومن منظور بلدي، فإن هذا الربط متأصل في فحوى توافق آراء مونتيري ويصبح جليا في صياغة الأسئلة الآتية.

كيف يمكننا أن نمول الجهود التي لا غنى عنها للتعامل مع آثار تغير المناخ، ولا سيما تدابير التكيف مع ما ينجم عنه من آثار وتخفيفها، بما فيها نقل التكنولوجيا؟ وما هي التدابير الفعالة التي يمكن اتخاذها لتلبية احتياجات التمويل المحددة للبلدان والمناطق، لن تحقق الأهداف الإنمائية للألفية وفقا للاتجاهات الحالية؟ وما هي الاستراتيجيات والإجراءات التي يمكن أن يقترحها المجتمع الدولي وينفذها لدعم جهود البلدان المتوسطة الدخل – التي يعيش فيها ٤٠ في المائة من سكان العالم الفقراء – من أجل استئصال شأفة الفقر؟ وكيف يمكن أن نعظم أثر الانفتاح التجاري وأن نخفض إلى الحد الأدنى آثاره السلبية من خلال تعبئة الموارد الوطنية والدولية؟

وعلينا أن نسلم بأن لكل واحد من هذه المجالات منتدياته وآلياته المتخصصة، والهدف هنا ليس استبدالها أو إيجاد حلول عالمية. ومع ذلك، نظرا للمنظور الكلي الشامل لتوافق آراء مونتيري، فمن المنطقي أن تطبق ثروة المعارف والخبرات المكتسبة منذ توقيعه على جهود المجتمع الدولي في تلك المجالات، وبخاصة داخل منظومة الأمم المتحدة.

ويرى وفد بلدي أنه من أجل متابعة أكثر فعالية للجهود المبذولة حتى الآن، ولمواجهة بنود وتحديات جديدة، سيكون من المفيد تعزيز آلية المتابعة لتنفيذ توافق آراء مونتيري في الأمانة العامة.

وسيتوقف الاهتمام السياسي الذي سيحظى به المؤتمر على تصورنا لحسن توقيته ورؤيته وجدواه على الأجل الطويل. ويرى وفدي أننا لو حددنا أنسب موعد، وأشركنا جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة، وأسهمنا على نحو كبير في الاجتماعات الرئيسية التي ستنعقد من الآن وحتى موعد

انعقاد المؤتمر، وجددنا التزامنا بتحقيق الأهداف المشتركة، سنواصل حتما توليد أعلى التوقعات.

ويمكن لرئيس الجمعية العامة أن يعتمد على دعم وفد المكسيك له في هذا الجهد.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد عبد الرحيم ولد حضرمي، رئيس وفد موريتانيا.

السيد ولد حضرمي (موريتانيا) (تكلم بالفرنسية): سأتبع التوصية بتوخي الإيجاز. يرحب وفد بلدي بعقد هذا الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية. ويؤيد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل بنن باسم المجموعة الأفريقية، وممثل باكستان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. ونود أن نهنئ الأمين العام على تقريره الممتاز عن متابعة تنفيذ توافق آراء مونتيري (A/62/217)، وأن نشكره على ما ورد فيه من توصيات حسنة التوقيت.

ويبرهن المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢، وتوافق آراء مونتيري الذي تم التوصل إليه في ذلك المؤتمر، على شدة قلق المجتمع الدولي إزاء الفجوة المقلقة القائمة بين الشمال والجنوب من حيث الرفاه والتقدم الاجتماعي. ونحن نرحب بذلك الإدراك الجديد، ونأمل في أن تتخذ من الآن فصاعدا تدابير جسورة وإبداعية، وأن تنفذ بسرعة في الحياة اليومية لسكاننا.

إلا أنه يجب علينا أن نذكر أنه بعد خمس سنوات من مونتيري، ما زال يتعين عمل الكثير. ولهذا، بات من الضروري، أكثر من أي وقت مضى، أن نواصل التقيد بالتزاماتنا. ويؤيد وفد بلدي تمام التأييد النداء الذي وجهه الأمين العام، السيد بان كي - مون، إلى البلدان المانحة للوفاء بجميع الالتزامات التي اضطلعت بها في ميدان التنمية، وإحداث زيادة عاجلة في الحجم العالمي لتدفقات المعونة، من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

ويرحب بلدي بعقد مؤتمر المتابعة الدولي المعني بتنفيذ توافق آراء مونتيري في عام ٢٠٠٨ في الدوحة، ونأمل أن يكلل بالنجاح. ونعلق أملا كبيرا على قدرة ذلك المنتدى على استكشاف سبل جديدة وفعالة لتمويل التنمية.

ويتيح الحوار الرفيع المستوى الحالي بشأن تمويل التنمية فرصة جيدة لكي يتشاطر بلدي معكم التطورات الأخيرة الحاصلة في بلدنا والتي جلبت معها الرخاء والتقدم الاجتماعي لشعب موريتانيا. فلقد شهدنا في الأشهر الأخيرة تتويج عملية انتقال بلدي إلى الديمقراطية والتعددية بعد فترة انتقال تصل بالكاد إلى عام ونصف العام. ولقد سمح لنا ذلك بأن نضع حدا لتعاقب النظم الجامدة التي سادت موريتانيا منذ الاستقلال، وأن نقيم أساسا قويا للديمقراطية.

ويوجد في بلدي اليوم مؤسسات جمهورية شرعية وممثلون اختارهم الشعب في سيادة تامة، عن طريق انتخابات اعترف الجميع بأنها شفافة ونزيهة. ولنا أن نفخر بذلك بحق. إلا أن المطلوب منا أيضا أن نعمل، لأن ديمقراطيتنا ستظل هشة إلى أن تضطلع مؤسساتها بالأعمال اللازمة لإجراء تحسين ملموس في أحوال معيشة سكاننا.

ولا يمكن للديمقراطية والاستقرار أن يكونا قط مطلقين؛ ولا يمكن أن يصبحا مستدامين ودائمين إلا في المجتمعات التي تحرز تقدما. ولهذا، فمن الأهمية الملحة أن تتاح لموريتانيا إمكانية الحصول فورا على الموارد التي تمكننا من أن نبدأ السير على الطريق السليم نحو التنمية.

وفي ذلك الصدد، اتخذت السلطات الموريتانية الحاكمة منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ تدابير عاجلة، ووضعت خطة إنمائية للسنوات الثلاث القادمة. وتتوخى هذه الخطة

الطارئة، التي تستلهم روح توافق آراء مونتيري ومبادئه، تخفيف معاناة شعبنا عن طريق إحراز تقدم حاسم ومعجل نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

وستولي السلطات الموريتانية أولوية مطلقة للأنشطة التالية: بناء الوحدة الوطنية من خلال عودة اللاجئين الموريتانيين الذين يعيشون خارج البلد بسبب العيوب الشديدة في إنفاذ حقوق الإنسان التي كانت موجودة في البلد في السنوات الماضية، وإزالة ما خلفه الرق من آثار، والاستثمار في الموارد البشرية، بما في ذلك عن طريق تحسين التعليم والرعاية الصحية والتدريب المهني؛ وإنشاء الهياكل الأساسية لدعم النمو وإيجاد فرص العمل، ولا سيما عن طريق إنتاج الطاقة وتسهيل عمليات التبادل التجاري بتحسين الهياكل الأساسية للنقل؛ وتحسين إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية؛ وكفالة التنمية المتوازنة لترابنا الوطني.

وبغية تنفيذ تلك الخطة، حددت الحكومة الموريتانية كل الموارد المحلية التي يمكن تعبئتها في السنوات القلائل القادمة، وكل التمويل الدولي المتاح لبلدنا اليوم. ويعول بلدي على تضامن المجتمع الدولي في تعبئة الأموال الأخرى اللازمة لخطتنا الإنمائية والتي تبلغ اعتماداتها حاليا ١,٣ بليون دولار.

وسيقوم بلدي، بتنظيم اجتماع للفريق الاستشاري، سيعقد في باريس في الفترة من ٤ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بدعم نشط من جميع شركائه، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن خالص امتنان بلدي لشركائنا الإنمائيين لما قدموه من تعاون ودعم، وأن أعرب عن رغبتنا في أن نرى جميع الشركاء الإقليميين والمانحين وقد أسهموا إسهاما تاما في تعبئة الموارد المالية اللازمة لتنفيذ خطتنا الإنمائية واستئناف عملية التعمير الوطني في موريتانيا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة أورا ماوامبي رودريغيز دي أورتيز، رئيسة وفد فنزويلا.

السيدة رودريغيز دي أورتيز (فنزويلا) (تكلمت بالإسبانية): لقد توصلت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، في السنوات القلائل الأولى من القرن الحادي والعشرين، إلى اتفاق في إعلان الألفية، وفي توافق آراء مونتيري، وفي إعلان الدوحة الوزاري الصادر عن المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية بشأن الاستراتيجيات الدولية التي ينصب تركيزها الرئيسي على الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية. وتم التوصل إلى تلك الاتفاقات عقب عملية مفاوضات صعبة وطويلة. ولم تكن هذه العملية خالية من الضغوط ومحاولات القسر التي قام بها بعض أعضاء المجتمع الدولي.

ومنذ مؤتمر مونتيري، ما زال الفقر وعدم المساواة والإقصاء الاجتماعي واقعا غير مرغوب فيه، يتطلب إرادة سياسية فعالة للقضاء عليه وتهيئة الظروف التي تأخذ في الاعتبار تنوع النهج البديلة لجميع بلداننا إزاء التنمية. ويجب أن نلاحظ أنه على الرغم من أن التغيرات اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية قد أبرزت في مونتيري، ليس هناك نهج منفرد أو عالمي لمعالجة تلك المشكلة. وستتوقف النتائج على تشاطر البلدان المتقدمة والبلدان النامية كليهما للمسؤوليات.

ويجب ألا يغيب عن بالنا حق الشعوب في تقرير المصير. ويقضي ذلك الحق بأن للشعوب أن تقرر بحرية مركزها السياسي وأن تحقق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتتطلب تعبئة الموارد المالية الوطنية من أجل التنمية الحفاظ على الفرص السياسية للبلدان النامية وتوسيعها، حتى

يتسنى لها أن تضطلع بواجبها الرئيسي المتمثل في تهيئة الظروف المؤاتية للتنمية.

وهذا يعني أن الدولة لا بد وأن تكون قادرة على تخطيط سياساتها العامة وتنفيذها وتقييمها على أوسع نطاق ممكن، بما أن التنمية موضوع شامل ويؤثر على جميع العلاقات الاجتماعية. ولاستعمال الموارد الوطنية استعمالا أمثل، تقوم الدول بدور أساسي في توجيه عملية التنمية. وبالرغم من أن التحالف بين القطاعين العام والخاص يمكن أن يكون واحدا من السبل العديدة لتمويل التنمية، لكن المصالح الخاصة التي تركز بصورة حصرية على الأرباح، لا يمكن أن تخلق أفضل الظروف لتحقيق الأهداف الإنمائية العامة.

ولا بد من تحديد أسعار عادلة لمبيعاتنا من المواد الخام، واحترامها، ويجب تنشيط وسائل إنتاجنا تمشيا مع الأهداف الإنمائية الوطنية الواضحة، كي نعبئ الموارد الوطنية لتحقيق الأهداف الإنمائية. وهذه الجهود شروط لا غنى عنها للتنمية.

وفيما يتعلق بحشد الموارد الدولية من أجل التنمية، لا بد من إيجاد بيئة مناسبة للاستثمارات، تتجنب العديد من الأخطار المنبثقة عن العولمة. وفي ذلك الصدد، لا بد من وضع القوانين والأنظمة الدولية التي تعزز الضمانات الاجتماعية، وتزيد الأمن والاستقرار الاجتماعي، وتحافظ على ظروف العمالة اللائقة والكريمة وتوسعها وتصون البيئة. ولذلك السبب، لا بد من إيجاد بيئة ملائمة للاستثمارات الوطنية والأجنبية، وينبغي أن تقوم على إرادة شعوبنا، التي تطالب بالتنمية وبأن تكون المستفيدة منها.

ورغم الجهود التي تبذلها البلدان النامية، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تلتزم بالتعهد الذي قطعته على نفسها بتخصيص ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، وبدون أية شروط. وعليها أن تزيد من قدرة البلدان النامية لتشارك في عملية صنع القرار للمنظمات المالية الدولية. وعليها أيضا أن تخفض بصورة كبيرة عبء الديون الخارجية. ومن الملح أن نراعي حقيقة أنه بدون ديمقراطية حقيقية في النظم التي تتحكم في التمويل والمساعدة الدوليين، لن يكون في الإمكان الحفاظ على الاستمرارية في جهود التنمية، ولن تتحقق الأهداف الإنمائية للألفية التي حددها إعلان الألفية لعام ٢٠١٥. ولا بد لنا أن نعترف بالحاجة إلى استعراض العوامل التي سببت بتعثر المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وهذه تسلط الضوء على العديد من التناقضات الرئيسية بين التجارة والتنمية وتعريض حتى مشروعية النظام التجاري المتعدد الأطراف للخطر.

ونحن مقتنعون بأن من الضروري تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وجمهورية فنزويلا البوليفارية قد اتخذت مثل هذه الخطوات في المجالات المالية والطاقوية والإنسانية والاجتماعية كي تقوم بتعزيز تنمية شعبنا.

وفي المجال المالي، نحرز تقدما كبيرا في إيجاد الآليات لتعزيز التعاون والتكامل على الصعيد المالي. ولقد أنشأنا مؤسسات مالية جديدة تركز على المسائل الاجتماعية، وبنك الجنوب أفضل مثال على ذلك. أما شركات النفط الكاريبي ونفط الجنوب ونفط أمريكا وكلها منشآت تعاونية، فهي تهدف من جانبها إلى تلبية احتياجات الطاقة للعديد من البلدان النامية في منطقتنا. ولقد أقمنا العديد من التحالفات مع المؤسسات التابعة للدولة في أمريكا اللاتينية وآسيا. وفي الوقت نفسه، كثفنا جهودنا للتعاون مع أفريقيا.

وفي المجال الاجتماعي، تقوم بعثة المعجزات الدولية بمعالجة مشاكل العيون عند الناس لاستعادة بصرهم، وتجمعنا بعثة روبنسون مع الشقيقة جمهورية كوبا وبحيث تمكنا

بسرعة وفعالية من تحسين مستويات التعليم في العديد من البلدان في نصف الكرة الغربي. والخيار البوليفاري لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي جهد لم يسبق له مثيل لتحقيق التكامل على أسس تختلف عن النموذج الإقصائي للتجارة الحرة. فلقد أثبت البديل أنه من الممكن إقامة علاقات بين الشعوب تقوم على مبادئ فلسفية مختلفة تماما وترمي إلى القضاء على الفقر.

وفي الختام، فيما يتعلق بتقرير الأمين العام (A/62/217) بشأن متابعة تنفيذ توافق آراء مونتيري، كنا نفضل نصا يركز حصرا على تقييم التقدم المحرز. وكنا نفضل كذلك أن يتضمن التقرير المشاكل التي تواجه البلدان النامية، التي وصفها بوضوح رؤساء الدول والحكومات في المناقشة العامة الأخيرة المعقودة في هذه الجمعية. وينبغي أن ينصب التركيز في كل التقرير على وضع استراتيجيات لتمويل التنمية في الدرجة الأولى وذلك للتقليل من أوجه عدم المساواة الحادة بين البلدان وتوفير فرص التمويل المتساوية، وتحسين الكفاءة والإنصاف على حد سواء. وبهذه الطريقة، نأمل أن نحصل على الموارد التي نحتاجها لتنفيذ خططنا الإنمائية الوطنية، والتي يتمثل جوهرها في تحسين الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية ورفع إنتاجية الفقراء، وبالتالي تحسين نوعية حياتهم تحسينا كبيرا. وهذه جهود لا غنى عنها لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية.

وهناك إجراءات أخرى تعطل الجهود المبذولة لتقليل عدم المساواة الحقيقي وتقوض الوفاء بالالتزامات التي تم التوصل إليها في إطار توافق آراء مونتيري. وهذه الإجراءات تذهب إلى أبعد من توافق آراء مونتيري على ما تزعم، لكنها تشوه جهود المتابعة وتعرقل توزيع تمويل التنمية. وتعامل هذه الإجراءات مسألة التنمية بالكثير من النسبية وتفرض عددا كبيرا من التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة. ونأمل ألا تظهر كل هذه المواضيع مرة أخرى في المؤتمر الاستعراضي الدولي المزمع عقده في قطر العام القادم. إننا نتطلع إلى ذلك المؤتمر، ونأمل أن يكون فرصة لإظهار الإرادة السياسية اللازمة للتجاوب مع المتطلبات الإنمائية لشعوبنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد كولين بك، رئيس وفد جزر سليمان.

السيد بك (جزر سليمان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أتقدم بالشكر إلى رئيس الجمعية العامة على عقده هذه الجلسة الرفيعة المستوى، ونحن بالتأكيد نعترف بالدور الهام الذي ينطوي عليه هذا الاجتماع وفيما نعمل باتجاه الدوحة.

ويود وفد بلدي، أولا وقبل كل شيء، أن يؤيد البيانين الذين أدلى بهما وزير الدولة للشؤون الاقتصادية في باكستان بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، والأونرابل المستشار المالي وممثل بنغلاديش بالنيابة عن أقل البلدان نموا.

وكإسهام منا في هذه المناقشة، يود وفد بلدي أن يركز على فعالية المساعدة وإصلاح مؤسسات بريتون وودز والتجارة وتركيز الأمم المتحدة على نطاق المنظومة على التنمية في الوقت الذي نعبئ جهودنا للقضاء على الفقر ولتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والازدهار للجميع على مستوى العالم.

أما بخصوص مسألة فعالية التنمية، فيتفق وفد وبلدي مع الوفود الأخرى على أنه ينبغي أن يكون هناك بعض التحسن في تعزيز الملكية والتنسيق ومواءمة أموال المانحين مع احتياجات البلدان النامية. ونقول هذا إزاء استمرار التركيز على القطاعات غير الإنتاجية، مثل الحكم. وفي العديد من الحالات، يتم تعريف ذلك على نحو ضيق بأنه قطاع رسمي،

بدون إيلاء الكثير من الاهتمام للقطاع غير الرسمي أو الريفي.

ويتفق وفد بلدي أيضا مع التقرير السنوي للأمين العام (A/62/1)، الذي ذكر فيه أن الكثير من المساعدات تركز على المشاريع، الأمر الذي لا يجعل التمويل غير قابل للتنبؤ به فحسب، بل يحركه الخارج. ويخصص جزء كبير من هذه الأموال للمساعدات الفنية والسفر مما يترك القليل ليخصص للاستثمار في البلدان.

وفيما يتعلق بمسألة مؤسسات بريتون وودز، تسجل جزر سليمان تأييدها لدعوة هذه المؤسسات إلى القيام بإصلاحات وإلى أن تصبح أكثر تمثيلا لأعضائها. وفي حالة صندوق النقد الدولي، فإن ٩٤ في المائة من سكان العالم لا يتعدى نصيبهم ٤٠ في المائة من الأصوات.

وبالنظر إلى استعراض السنوات الخمس لتوافق آراء مونتيري، فقد حان الوقت لاعتماد عملية أكثر تمثيلا وديمقراطية وتشاركية لآلية صنع القرارات في الصندوق. وجزر سليمان تود أيضا أن تنضم إلى فكرة الدعوة إلى علاقة حوارية مؤسسية أوثق بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

أنتقل الآن إلى مسألة الديون الخارجية. فبعد دراسة السبل الإبداعية لمعالجة هذه المسألة، يود وفد بلدي أن يعرب عن تأييده لمبادرة الفلبين بتحويل الديون إلى سنوات تمويل لمشاريع الأهداف الإنمائية للألفية. إن حجم ديون جزر سليمان يعادل خمسة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي للبلد. وخدمة الديون وحدها تعادل أكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي، أو نسبة ٣٨ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. ومجموع ديوننا الخارجية يقارب ١٥٠ مليون دولار، وهو مبلغ يفرض ضغطا وعبئا ماليين على اقتصاد البلد، وعلى قدرته على الاستثمار في قطاع التنمية. ووفدي يرى أنه من خلال الدعم الدولي يمكن القيام بعمل ما لإعفاء جميع أقل البلدان نموا من ديونها. ونأمل أن تكون هذه المسألة إحدى نتائج مؤتمر الدوحة. ويسرنا أن نسمع بما فعلته مجموعة الثمانية بشأن إلغاء الديون لبلدان منتقاة. كما نأمل في إيلاء اهتمام أوسع للأعضاء الأكثر ضعفا في الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بمسألة التجارة، يأمل وفدي بأن تختتم بلدي جولة الدوحة من المفاوضات التجارية بنتائج عملية المنحى في الوصول إلى الأسواق، بما في ذلك نظام قائم على القواعد مع وجود حيز لسياسات البلدان النامية ذات الأسواق النامية ومساعدتها على إجراء التعديلات اللازمة.

وفي تنفيذ كل ما تقدم ذكره، يجب إيلاء اهتمام خاص للأعضاء الأكثر ضعفا في هذه الجمعية – أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية – بالنظر إلى ما تعانيه من القيود الهيكلية وجوانب القصور الإدارية والمؤسسية لديها. وأقل البلدان نموا بالذات تشكل نسبة ٢ في المائة فقط من التجارة العالمية، وستحتاج إلى الحصول على الإعفاء من الرسوم ومن نظام الحصص لجميع المنتجات لمساعدتها على الاندماج الكامل في السوق العالمية. وكما ستلاحظ هذه الجلسة الرفيعة المستوى من تقرير الأمين العام (A/62/190)، فإن منتجات أقل البلدان نموا ما زالت تخضع لنوع أو آخر من الضريبة من جانب بعض البلدان.

أما فيما يتعلق بتركيز الأمم المتحدة على نطاق المنظومة على التنمية، فإن وفد بلدي يساوره القلق للتوزيع البطيء وغير المتوازن للموارد المالية المخصصة للتنمية. إذ يبدو أن المزيد من الموارد مكرس للسلام والأمن، والقليل منها للتنمية. ويأمل وفد بلدي أن نتمكن من تحقيق نوع من التوازن في ذلك.

وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يقترح أن يتولى الأمين العام إجراء تحليل للموارد اللازمة لمساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على تعزيز ولايتيهما استعدادا لاجتماع الدوحة لتمويل التنمية في السنة المقبلة. ويجب إيلاء اهتمام خاص لوحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية ومكتب الممثل السامي كليهما.

ووفد بلدي يدرك أن هناك الكثير من النوايا الطيبة وآليات كثيرة جدا؛ لكن العملية والشروط الصارمة التي فُرضت على آليات التمويل جعلت من المستحيل للدول الجزرية الصغيرة النامية ولأقل البلدان نموا أن تستفيد منها. فنأمل أن يكون هناك مزيد من التبسيط للعملية، وخفض لتكلفة المعاملات، وبت أسرع في الاقتراحات، وأخيرا والأهم، صرف التمويل بالكامل عوضا عن الصرف الجزئي.

ونظرا لأهمية تغير المناخ، يود وفد بلدي أن يرى المزيد من العمل في القطاع الحرجي لتخفيف الضغط الاقتصادي الناتج عن العمليات التجارية لقطع الأشجار بحفظ الغابات من خلال مرفق أرصدة الكربون.

أود أن أختم كلمتي بتوجيه الشكر مرة أخرى إليكم جميعا على صبركم. لقد كان يوما طويلا، وإنني أكرر التأكيد على التزام وفدي بتوافق آراء مونتيري، وأؤكد للرئيس دعمنا له.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): قبل رفع الجلسة، أود إبلاغ الأعضاء بأنه نظرا لأن قائمة المتكلمين في الحوار الرفيع المستوى لم تنته بعد، فإن هذا الحوار سيتواصل، ونأمل أن يُختتم غدا صباحا.

أشكر الأعضاء كثيرا على تعاونهم، كما أود أن أتوجه بخالص الشكر إلى المترجمين الشفويين، والفنيين وموظفي المؤتمرات على تفهمهم وتعاونهم.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٥.